البحـــــث الثاني

الوقف وتمكين المرأة اقتصاديًا

إعـــــداد

د. فؤاد بن عبدالله العمر

الأمين العام السابق للأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت

ملخص الدراسة

تناول هذا البحث أثر الوقف في تمكين المرأة اقتصاديًا، بما يواكب الاتجاهات العالمية في التمكين، ويسهم في تطوير المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة له، حيث يزداد تمكين المرأة اقتصاديًا، عندما يتحسن تعليمها، وتستوعب آليات سوق العمل، وتتحرر من الأعراف والعادات التي لا تستند إلى شرع أو عقل، وحينما تتوافر لها التشريعات الملائمة، وتستفيد من التغييرات المستقبلية، وبخاصة التطور الرقمي، كما حلل البحث مجالات تمكين المرأة في العصر الحالي، حيث جرى التركيز على توضيح الاتجاهات الحديثة في التغيير والتطوير، وأثرها في زيادة تمكين المرأة؛ إذ خلص البحث إلى بيان أبرز الآليات والأدوات التي يمكن أن يستخدمها الوقف وتحقق تمكين المرأة اقتصاديًا، وتتفق مع الأحكام الشرعية للوقف.

الكلمات المفتاحية: الوقف، المرأة، التمكين الاقتصادي، مؤسسات المجتمع المدني، المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر.

المقدمة

بعد حمد الله عز وجل على توفيقه لهذه الأمة بأنواع من الخيرات، ومنها: الوقف، والصلاة والسلام على رسوله صلى الله عليه وسلم الذي حثّ أصحابه وأمته على الوقف، فإن الوقف قام على مر العصور الإسلامية، بسد كثير من حاجات المجتمع في مجالات متعددة، وبخاصة التعليمية والصحية، والاجتماعية.

إن الوقف بكونه سنة نبوية، ليؤكد قيم الإسلام في حماية الفئات الضعيفة وتمكينها، مثل: المرأة؛ حيث يظهر نظام الوقف في توجيه الرسول ﷺ لعمر بن الخطاب رضي الله عنه بشأن أرض زراعية حازها في منطقة خيبر، ورغب في جعلها صدقة دائمة في طرق الخير؛ إذ روي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: «أصاب عمر بخيبر أرضًا، فأتى إلى النبي -ﷺ- فقال: أصبتُ أرضًا لم أصب مالًا قط أنفس منها، فكيف تأمرني به؟ قال: إن شئتَ حبّستَ أصلها وتصدقتَ بها، فتصدق بها عمر -على أنه لا يباع أصلها، ولا يوهب، ولا يورث- في الفقراء، والقربى، والرقاب، وفي سبيل الله، والضيف، وابن السبيل، لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف، ويطعم صديقًا غير متموّل فيه[1]؛ وقد كان امرأة أول ناظر على أول وقف، وهي حفصة بنت عمر رضي الله عنهما، حيث قال عمر رضي الله عنه: تليهِ حفصةُ ما عاشَت، ثمَّ يليها ذوو الرأي من أَهلِها[2]. ويدل توجيه ريع الوقف وجوانب

(١) صحيح البخاري: رقم الحديث ٢٧٧٢ وصحيح مسلم: رقم الحديث ١٠٠٠.

(٢) صحيح أبي داود، رقم الحديث٢٨٧٩، وحفصة رضي الله عنها عرفت بالدقة والتنظيم، حيث حفظت عندها نسخ المصحف.

صرفه، على أنه موجه نحو سد حاجات الفئات الضعيفة، بما فيها المرأة، كما أوكلت نظارتها إلى امرأة، نظرًا إلى معرفتها بحاجات المجتمع، وقربها من الفئات المحتاجة، ثم تزايدت الأوقاف التي أوقفها الصحابة رضوان الله عليهم جميعًا بعد وقف عمر، وكذلك الصحابيات رضي الله عنهن، كما تنامت الأوقاف في العصور التالية من قبل جميع طبقات المجتمع، نظرًا إلى زيادة الثروات، نتيجة لفتح البلدان الغنية بخيراتها؛ كما تعددت مصارف الوقف، لتشمل حلق العلم والمدارس، والمكتبات العامة، والخدمات الصحية، وغيرها من احتياجات المجتمع.

كما أسهمت المرأة المسلمة في النظارة على الوقف عبر التاريخ، حيث عيّنت ناظراتٌ من النساء على الأوقاف، وقد ذكر لنا التأريخ عددًا من ناظرات الأوقاف من النساء في العهد المملوكي، ومنهن من تولت نظارة أحد عشر وقفًا[1]؛ أما في مصر فقام بمهام النظارة على الأوقاف في أوائل القرن التاسع عشر ميلادي، عدد كبير من النساء[2]. ومع أن النساء أقل إيقافًا، فإنه لا يمكن تعميم ذلك، حيث إن المرأة إذا توافرت لها الثروة قد تعطي أكثر من الرجل، كما أن بعضهن أكثر حرصًا على القربة لله تعالى[3]؛ حيث تظهر بعض الدراسات في الدول المتقدمة، أن عدد النساء اللواتي يتبرعن

(١) محمد عفيفي: الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩١م، ص١٦.

(٢) مصطفى أحمد رمضان: «دور المرأة في النشاط الاقتصادي في النصف الثاني من القرن ١٨»، من أبحاث المؤتمر الدولي حول التأريخ الاقتصادي للمسلمين، جامعة الأزهر، ١٤١٨هـ (١٩٩٨م)، ص١٧٦.

(٣) منى بنت حسين آل سيلان القحطاني: أوقاف المرأة المسلمة في الأندلس وأثرها الحضاري في العصر الأموي (١٣٨-٤٢٢هـ/٧٥٦-١٠٣١م)، حوليات كلية اللغة العربية بنين بجرجا- جامعة الأزهر، العدد (٢١) ج ٣، للعام ١٤٣٨ه/٢٠١٧م، ص ٢٧٧١-٢٧٧٢.

أكثر من عدد الرجال، ولكن الرجال يفوقونهن في حجم المبالغ التي يتبرعون بها[1]، نظرًا إلى حيازتهم على الثروات. وكتب بعض الباحثين عن إسهام المرأة المسلمة في العطاء الخيري وإنشاء الوقف في العهد الرقمي -تجربة ماليزيا-، حيث أبرزوا وجود فرص حقيقية لزيادة عطاء المرأة المسلمة في التبرع والوقف، من خلال تسهيل الثورة التقنية في إنشاء الأوقاف، أو إدارتها باعتبارها ناظرة أو متولية أو الاستفادة من ريعها[2].

ومع هذا العطاء الوقفي من قبل المرأة المسلمة وتحسسها لحاجات مجتمعها، تظلّ هناك حاجة إلى زيادة تمكينها اقتصاديًا، من خلال توجيه ريع الوقف نحو برامج تطويرها، بما يتناسب وحاجاتها في العصر الحديث. وتمكين المرأة اقتصاديًا -كما سيأتي بيانه بالتفصيل- هو من التوجهات العالمية التي تحتاجها المرأة في دولنا، نظرًا إلى تغير الظروف والأوليات في المجتمعات الحديثة، ولتنامي أثرها في تحقيق التنمية المستدامة. والوقف على مر العصور استطاع الاستجابة لحاجات المجتمع المتغيرة بما فيها التمكين الاقتصادي؛ فمن أمثلة ذلك: تنامي الأوقاف النقدية لغرض الإقراض في الدولة العثمانية، وقد استمر بعضها أكثر من خمسة قرون[3]، وكانت تقرض

(1))Mesch, Debra ; Osili, Una ; Ackerman, Jacqueline ; Dale, Elizabeth , “Do Women Give More? Findings from Three Unique Data Sets on Charitable Giving”, The Indiana University Lilly Family School of Philanthropy, Sept. 2015, http://hdl.handle.net/1805/6984.

(2) Mahmud, Mek Wok Bt; Nor Amni Bazilah Bt Mohd Zain; Rauslotul Firdaus Bt Fatah Yasin, “The Participation of Muslim Women in Islamic Philanthropy in The Digital Era: A Malaysian Experience”, Journal AFKARUNA Vol. 15(2), Dec. 2019:165-186. DOI 10.18196/AIIJIS.2019.0101.

(3) Cizakca, Murat, “Cash Waqfs of Bursa, 1585-1823”, Journal of Economic and Social History of the Orient, Vol. 38 (3),1995, P.323.

أهـل المهـن وصغار التجـار نظرًا إلـى حاجتهم، حيث كانت مصدرًا رئيسًـا للتسليف في الأناضول في أيام الدولة العثمانية[١]. كما أثرت الأوقاف النقدية تأثيـرًا بالغًـا في دول البلقان، إذ أسـهمت في التمكـين الاقتصادي وتحريك النشـاط الاقتصادي من خلال الاقراض، حيث بلغ عـدد الوقفيات النقدية ثلاثًا وعشرين وقفية في مختلف مدن البلقان[٢].

والناظر إلى جهود المؤسسات الوقفية في التمكين الاقتصادي للمرأة -كما سـيأتي بيانـه بالتفصيل لاحقًا- رغـم قلة هذه الجهود يجـد أنها محدودة الأثـر مقارنة بما لدى الوقف من إمكانـات وموارد مالية وقدرة على التأثير في المجتمـع. كما أن الباحث من واقع المسـؤولية الوظيفية التي مارسـها في إدارة المؤسسـات الوقفيـة ومن المتابعـة الدائمة لنشـاطاتها، لاحظ الآفاق الواسعة التي يمكن أن يحققها الوقف في تمكين المرأة اقتصاديًا، إذا حصلت توعية بذلك واقتراح آليات متطورة وحديثة لتنفيذها من قبل الوقف، وذلك بالاسـتفادة من التجارب الإنسانية العالمية في هذا المجال. ولذا صار الوقف في التمكين الاقتصادي للمرأة -مع كونه محدودًا في الوقت الحاضر- قادرًا أيضًـا على أن يقـوم بطرق آفاق جديدة من التمكـين الاقتصادي للمرأة قد أثبتت الممارسات الحميدة نجاعتها.

(١) شوكت باموك: التأريخ المالي للدولة العثمانية، ترجمة عبداللطيف الحارس، دار المدار الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٥ م، ص١٥٩ .

(٢) محمد موفق الأرناؤوط: الوقف في الدولة العثمانية: قراءة معاصرة، مجلة أوقاف، العدد ٣، السنة الثانية، رمضان١٤٢٣هـ(نوفمبر٢٠٠٢م)، ص ٥٠.

المبحث التمهيدي، يشمل سبعة مطالب:

المطلب الأول: مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في أن الوقف يمكن أن يكون له إسهام مشهود في التمكين الاقتصادي للمرأة، لذا جاء البحث لبيان الامكانات الواعدة للوقف في إحداث التمكين الاقتصادي للمرأة؛ وبناء على ذلك يمكن صياغة مشكلة البحث بأنها تكمن في الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١) ما أبرز التحديات التي تواجه المرأة في التمكين الاقتصادي لها مع بيان أبرز اتجاهات التمكين الاقتصادي؟

٢) ما الإسهامات التي يمكن للوقف القيام بها في التمكين الاقتصادي للمرأة أو تنميته على هدي الأحكام الشرعية للوقف؟

المطلب الثاني: التعريفات

وقبيل تعريف تمكين المرأة (Women Empowerment)، أشير إلى أنّ كلمة التمكين وردت بمشتقاتها في القرآن العظيم في بضعة عشر موضعًا، تدل فيها على السيطرة على ما يملكه المرء أو يتحكم فيه.

أما تعريف التمكين فهو باختصار: قدرة الفرد أو الجماعة على المشاركة في القرارات التي تؤثر عليه، والإسهام في التنمية والاستفادة من نتائجها[١]. وقيل: إن تمكين المرأة هو جهد مستمر يحصل من خلاله رفع مستوى الفئة المستهدفة من الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية[٢]، وعرفت

(١) هند عقيل الميزر: المرأة السعودية من التهميش إلى التمكين في التعليم والعمل، المجلة العربية للدراسات الأمنية (الرياض)، المجلد ٣٢، العدد (٦٨)، ١٤٣٨هـ(٢٠١٧م)، ص ١٣٧.

(2) Dar, Firdous Ahmad; Bhatt, Priti, "Literature and its Impact on Women Empowerment: An Assessment", Electronic Research Journal of Social Sciences and Humanities, Vol.2(1), Jan-Mar 2020, (April 3, 2020):92-95 Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3567881 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3567881.

فايــزة ســليم التمكين[١] بأنه: العمليــة التي يجري بمقتضاهــا توفير فرص أكبر للمرأة، للحصول على الموارد، والمعارف، والمهارات، والمعلومات اللازمة، لتحســين ظروفها المعيشــية، والحصول على جميع حقوقها[٢]، وكذلك زيادة اعتماد النســاء على أنفســهن[٣]؛ ويمكن القول بناء على ما ســبق: إنّ تمكين المرأة هو جهد مســتمر ومتعدد الشــركاء، بحيث تكون قادرة ولها الحرية في اتخاذ القرار، مع تيسر الحصول على المعلومات الأساسية.

أمــا التمكين الاقتصادي فقــد عُرِّفَ من عدة باحثــين[٤]، ومنها التعريف التالــي: قــدرة المرأة علــى التمتع بكامــل الحقوق الاقتصادية، والاســتقلال

(١) نوف العجمي، تحديات تمكين المرأة الكويتية في ضوء التغيرات السياسية الحالية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد(٣)، المجلد الأول، سبتمبر ٢٠١٧م، ص ٦٩؛ منور عدنان نجم: دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية- دراسة تحليلية للخطط الاستراتيجية مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد الحادي والعشرون، العدد (٣)، يوليو ٢٠١٣م، ص ٢٤٢؛ أمل الخاروف وسمر الحديدي: مشروع ازدهار النساء التنموي وعلاقته بتمكين المرأة الأردنية: دراسة تقويمية، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، المجلد (٣٨)، العدد (١)،٢٠١١م، ص ٢٤١.

(٢) فايزة محمد عبدالمنعم سليم: دور الجمعيات الأهلية النسائية في تمكين المرأة المصرية: دراسة تحليلية لبعض النماذج، دراسات في التنمية والمجتمع، العدد (٦)، ٢٠١٦م، ص١١-(١٢)
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/148/3/2/135191

(٣) منور عدنان نجم: دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية- دراسة تحليلية للخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية في ضوء معايير التمكين ومؤشراتها، مرجع سابق، ص ٢٤٦.

(٤) أمل الخاروف وسمر الحديدي: مشروع ازدهار النساء التنموي وعلاقته بتمكين المرأة الأردنية: دراسة تقويمية، مرجع سابق، ص ٢٤٣؛ منور عدنان نجم: دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية- دراسة تحليلية للخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية في ضوء معايير التمكين ومؤشراتها، مرجع سابق، ص٢٤٥-٢٤٦؛ عمر آيت مختار وجازية حسيني ونبيل بلوطي: آليات تعزيز الشمول المالي الرقمي لتمكين المرأة اقتصاديًا -مشاريع صندوق المرأة العربية نموذجًا، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، مجلد: ٤٢، العدد (١٠)، ٢٠٢١م، ص ٢٩٧.

الاقتصادي[1]؛ وتعريف آخر: إنّه يمكن تعريف التمكين الاقتصادي بأنه: زيادة فرص العمل، وتحقيق حقوق المرأة الاقتصادية، وتنمية الفرص التجارية لها، وتسهيل ممارستها لهذه الأعمال من خلال تشريعات مناسبة، وبيئة عمل جاذبة، مع توفير المواءمة ما بين مسؤوليات العمل والأسرة بما يتفق مع الأحكام الشرعية، وطبيعة المرأة.

أما تعريف المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وهو من أهم آليات التمكين الاقتصادي، فهو يختلف باختلاف المجتمعات، ولكن نختار منها ما هو أقرب إلى بيئتنا، وهو تعريف الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة «منشآت» في السعودية، حيث عرفت المشروعات متناهية الصغر، بأنها هي: التي توظف موظفين بدوام كامل من ١-٥ موظفين، وأن تكون الإيرادات لا تتجاوز ٣ ملايين ريال سعودي؛ أما المشروعات الصغيرة فهي: التي توظف موظفين بدوام كامل من ٦-٤٩ موظفًا، وأن تكون الإيرادات أكثر من ٣ إلى ٤٠ مليون ريال سعودي[2].

المطلب الثالث: أهمية الموضوع

إن أهمية تمكين المرأة (خاصة في الجانب الاقتصادي) تنبع من أنها توسع الخيارات أمامها لاختيار المجالات التي تناسبها، وتحقق طموحاتها، كما أن ذلك يقلل من الفوارق الاقتصادية في المجتمع، بما يحقق استقراره، ويوفر التكافل الاجتماعي الذي ضمنه الدين الإسلامي، كما أنه يؤدي إلى

(١) فاتن حسني حوى: الجوانب القانونية للتمكين الاقتصادي للمرأة: دراسة في التشريعات التجارية القطرية والقوانين ذات الصلة، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد ٣، السنة السابعة، العدد التسلسلي (٢٧)، محرم ١٤٤١هـ (سبتمبر ٢٠١٩م)، ص ٤٠٥.

(٢) تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢١/١١/١٣م، الرابط: http://monshaat.gov.sa

استكمال أثرها في التنمية، بكونها شريكًا للرجل في عمارة الأرض تكامليًا، حيث أصبح تمكين المرأة بما يتلاءم مع طبيعتها إحدى الوسائل الكبرى لبناء التنمية الإنسانية في الوطن العربي[١]، كما يوفر إسهامًا للمرأة في التأثير على القرارات والسياسات العامة فيما هي أدرى وأعرف به من الرجل، وبما يحقق مصلحتها وأفراد أسرتها، كما أنه يسهم في زيادة إجمالي الدخل القومي بنسب مرتفعة[٢] من خلال توفير فرص العمل المناسبة للمرأة، هذا في جانب، وفي جانب آخر إسهام المرأة في الوقف ونشاطاته، هو تعبير عن رغباتها وغاياتها الخيرية التي قد تختلف عن الرجل في تحسس حاجات الأسرة والمجتمع، لأنها ألصق بها وأعرف.

وأهمية دراسة الأثر المنشود للوقف في تمكين المرأة، ينبع من أن الوقف يصنف على أنه من الأساليب المجتمعية، والوسائل الاقتصادية، التي تسهم في تقليل الفروقات في الدخل بين طبقات المجتمع وخفض البطالة[٣]، بما فيها أسلوب تمكين المرأة اقتصاديًا؛ وأهمية التعرف على مجالات إسهام الوقف في برامج تمكين المرأة اقتصاديًا، وهو نابع من قدرته على توجيه هذه البرامج أو من ينفذها بحيث تتفق مع الأحكام الشرعية للوقف، ولا تخالف عادات المجتمع وقيمه، ولذا يتوقع أن يكون للوقف أثر بديل في هذا التمكين، من خلال أسلوب ذاتي قائم على الأحكام الشرعية للوقف، ونابع من البيئة

(١) منور عدنان نجم: دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية- دراسة تحليلية للخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية في ضوء معايير التمكين ومؤشراتها، مرجع سابق، ص ٢٤١.

(2) The World Bank, Women Economic Empowerment Study, Washington D.C., 2018, p12.

(٣) سامح عبد الكريم محمود أبو شنب: دور المشروعات الصغيرة في معالجة مشكلتي البطالة والفقر «حالة الأردن»، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مج١٢(٢)، ١٤٣٧هـ (٢٠١٦م)، ص٢١٥-٢٣٨.

المحلية، وأعراف المجتمع وقيمه.

أسباب اختيار الموضوع:

أهم الأسباب التي دفعت الباحث لاختيار هذا الموضوع هي ما يلي:

١. البحث من الدراسات المحدودة التي بحثت الأثر المنشود للوقف في التمكين الاقتصادي للمرأة، واقترحت آفاقًا جديدة للتمكين.

٢. أنه من الأبحاث القليلة التي تناولت توجيه موارد الوقف نحو الإسهام في مجالات جديدة تحقق التنمية الشاملة.

٣. يسهم البحث في إبراز أهمية تمكين المرأة اقتصاديًا وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة التي تحتاج إليها مجتمعاتنا المعاصرة.

المطلب الرابع: منهج البحث

١. استخدام المنهج الوصفي عبر استعراض الدراسات والأبحاث العلمية والتقارير ذات الصلة التي تناولت هذا الموضوع.

٢. المنهج التحليلي لبعض البرامج والمنصات التي تديرها مؤسسات الوقف، والمؤسسات الخيرية بغرض تمكين المرأة اقتصاديًا.

٣. تحليل اتجاهات التمكين الاقتصادي للمرأة وحصرها.

٤. عزو الآيات إلى مواقعها في القرآن الكريم بذكر اسم السورة ورقم الآية.

٥. تخريج الأحاديث النبوية والآثار من مراجعها الأصلية، وبيان درجتها من حيث الصحة والضعف.

٦. البحث في المراجع والمصادر العربية والأجنبية التي تخدم هذا الموضوع.

المطلب الخامس: الدراسات السابقة

الناظر في مجالات المعرفة والبحوث العلمية، يجد أن هناك عددًا من

الدراسات الأكاديمية التي تناولت بالتحليل تمكين المرأة، وبخاصة التمكين الاقتصادي؛ وبعد إجراء مسح علمي للأبحاث والدراسات المرتبطة بموضوع البحث وجد الباحث من أبرزها وأقربها إلى هذا الموضوع، ما يلي:

١. دراسة نوف العجمي، عن تحديات تمكين المرأة الكويتية في ضوء التغيرات السياسية الحالية، حيث خلصت إلى أن أبرز المعوقات التي تقف أمام تمكين المرأة الكويتية هي العادات والتقاليد والفهم الخاطىء للدين، وكذا الحاجة إلى التمكين السياسي؛ وأيضًا توضيح نظرة الإسلام لمشاركة المرأة في عدد من الأعمال والمجالات المختلفة[١]؛ وقد ركزت الدراسة على الاهتمام بالتمكين السياسي للمرأة الكويتية، ولم تتناول التمكين الاقتصادي لها بالتفصيل.

٢. دراسة هيفاء بنت ابن شلهوب عن أبعاد تمكين المرأة السعودية، حيث أوضحت أهمية تمكين المرأة من حقوقها الشرعية والتمكين التعليمي والاقتصادي، وكذلك الاحتياجات التأهيلية كالتعليم والتدريب[٢]، وقد اقتصرت الدراسة على أهمية التوعية بهذه الحقوق والاحتياجيات، ولم توضح آليات التمكين أو اتجاهاته.

٣. تناولت هند الميرز في دراستها عن تمكين المرأة السعودية في التعليم والعمل، وأثر التعليم في زيادة تمكين المرأة بمجالات العمل الملائمة لطبيعتها، كما أسهبت في بيان مؤشرات تمكين المرأة السعودية تعليميًا

(١) نوف العجمي، تحديات تمكين المرأة الكويتية في ضوء التغيرات السياسية الحالية، مرجع سابق، ص ٧٥.

(٢) هيفاء عبدالرحمن بن شلهوب: أبعاد تمكين المرأة السعودية، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد ٣٣، العدد ٧٠، ديسمبر ٢٠١٧م:١٢٤١-١٣١٩. http://repository.nauss.edu.sa/123456789/65426

واقتصاديًا[1]، حيث كان تركيز الدراسة على التمكين الاقتصادي من خلال التعليم والعمل، ولم تتطرق إلى الوسائل الأخرى في التمكين الاقتصادي، أو استخدام موارد الوقف.

٤. دراسة القحطاني ومشاركيها حول تحديد مستوى التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية الذي بدا مقبولًا، وكذلك تحديد أبرز العوائق لتحقيق هذا التمكين[2]، كما خلصت الدراسة إلى أن من أكبر عوائق التمكين للمرأة التفرقة في توزيع الوظائف، ومستويات الرواتب، وتفضيل الرجل؛ وكل هذا نابع من اختلاف طبيعة الرجل عن المرأة وقدرته على الاغتراب والسفر والإقامة في أماكن نائية، وهذا أدّى إلى التقليل من فرص التمكين الاقتصادي للمرأة؛ وتضمّنت اقتراح حلولٍ لتجاوز معوقات التمكين، ولكن قصرت الدراسة عن توضيح سبل التمكين الاقتصادي لها، في غير مجالات العمل والتوظيف.

٥. وخلص ثائر رحيم كاظم في بحثه عن معوقات تمكين المرأة العراقية إلى أن أكثر العوامل إعاقةً للتمكين هي العوامل الاجتماعية، تتلوها العوامل الاقتصادية والسياسية، ثم أخيرًا العوامل الشخصية[3]، كما أن عدم تقبل المجتمع للقيادة النسائية يُعَدُّ من أكبر العوائق في تمكينها؛ وركزت

(١) هند عقيل الميزر: المرأة السعودية من التهميش إلى التمكين في التعليم والعمل، مرجع سابق، ص ١٤٦-١٤٨.

(2) Al-Qahtani, Maleeha Mohammed Zaaf Al-Qahtani;Tarek Tawfik Yousef Alkhateeb;Manal Abdalla Zahed Abdalla;Sahar Abdo Mohamed Elsayed;Eman Mohammed Mohammed Ibrahim; Ghada Shihata Ebrahim Mawad, "The Economic Empowerment Of Saudi Women In The Light Of Saudi Vision 2030", Asian Economic and Financial Review, Vol. 10(11), 1269-1279. DOI: 10.18488/journal.aefr.2020.1011.

(٣) ثائر رحيم كاظم: معوقات تمكين المرأة في المجتمع العراقي: دراسة ميدانية في جامعة القادسية، مجلة جامعة بابل - العلوم الإنسانية، المجلد ٢٤، العدد (٢)، ٢٠٢١م، ص١-١٧.

الدراسة على معوقات تمكين المرأة في العموم، ولم تركز على معوقات التمكين الاقتصادي، كما لم تقترح أيّة أدوات معالجة لهذه العوائق.

٦. أما بحث أسماء عمران ومشاركيها فقد ركز على التحديات التي تواجه المرأة الإماراتية في تبوء المناصب القيادية، وأن تكون مبادرة في الأعمال، حيث خلص إلى أنها مرتبة حسب أولويتها: ١- الدعم الاجتماعي والعائلي. ٢- توافر الصفات الشخصية. ٣- التشريعات والعوامل الثقافية. ٤- توافر الموارد المالية والتكنولوجية. ٥- العوامل الدينية. ٦- الموازنة ما بين العمل والأسرة[1]؛ وركز البحث على تمكين المرأة من خلال شغر المناصب التنفيذية، ولم يتطرق إلى مجالات التمكين الاقتصادية الأخرى.

٧. أما تقرير البنك الدولي عن التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية، فقد أشار إلى عدة عوامل تؤثر على تمكين المرأة، ولكن من أهمها: تأثير القيم على المؤسسات والمجتمعات والأفراد[2]، كما أوضح بعض الوسائل الحكومية لتحقيق التمكين، ولكن لم يتطرق إلى أثر الوقف في تحقيق ذلك.

٨. أما إسهام مؤسسات المجتمع المدني في تمكين المرأة اقتصاديًا، فقد أشارت فايزة سليم في بحثها عن إسهام الجمعيات الأهلية النسائية في تمكين المرأة المصرية: دراسة تحليلية لبعض النماذج، إلى أن معظم جهود الجمعيات كان مركزًا على التوعية والتثقيف، والقليل منها حرص

(1) Omran, Asma & Alshurideh, Muhammad & Al Kurdi, Barween & Salloum, Said.. Women Empowerment in UAE: A Systematic Review., Proceedings of the International Conference on Advanced Intelligent Systems and Informatics 2020, AISI 2020, Advances in Intelligent Systems and Computing, 10.1007/978-3-030-58669-0_66.

(2) The World Bank, Women Economic Empowerment Study, op.cit,p12.

على التمكين الاقتصادي[1]، مما يستدعي إسهامًا أكبر للوقف من خلال مؤسسات المجتمع المدني، ولم يتطرق البحث إلى ذلك.

٩. أما دراسة منور نجم، عن إسهام المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية، فقد أبرزت أهمية مؤسسات المجتمع المدني في تمكين المرأة اقتصاديًا[2]، ولكن لم توضح طريقة توجيه موارد الوقف لدعم برامج التمكين الاقتصادي لديها.

والفرق بين الدراسات السابقة وهذه الدراسة: أن معظم الدراسات السابقة تناولت التمكين للمرأة وعوائقها، والقليل منها ركز على التمكين الاقتصادي، مع الاستفادة من مؤسسات المجتمع المدني والمشروعات الصغيرة بكونها آليات للتمكين الاقتصادي، بينما النادر منها ركز على الأثر المنشود للوقف في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة؛ وحيث لم يطلع الباحث -حسب علمه ووسعه- على دراسة علمية مستقلة توضح الآمال المنشودة من الوقف في التمكين الاقتصادي للمرأة، مع أهمية ذلك في توفير موارد إضافية لتحقيق التنمية الشاملة، وتوفير الفرص الاقتصادية لجميع أفراده دون تمييز، وإنما ما حصل عليه هو دراسات تناولت في بعض أجزائها المحاور ذات الصلة بهذا الموضوع، وبفقرات ضئيلة لا تسمن ولا تغني من جوع؛ ولذا يهدف الباحث في هذه الدراسة إلى تحليل موضوع مهم، لم تتناوله بصورة متكاملة الدراسات السابقة التي بحثت في إسهام الوقف في تنمية المجتمع، ألا وهو

(١) فايزة محمد عبدالمنعم سليم: دور الجمعيات الأهلية النسائية في تمكين المرأة المصرية: دراسة تحليلية لبعض النماذج، مرجع سابق، ص٩-٢٥.

(٢) منور عدنان نجم: دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية- دراسة تحليلية للخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية في ضوء معايير التمكين ومؤشراتها، مرجع سابق، ص ٢٤٣.

إسهام الوقف في تمكين المرأة اقتصاديًا؛ وهذه الدراسة تتميز عن الدراسات السابقة، بكونها ركزت على طريقة توجيه موارد الوقف نحو مجالات جديدة في التنمية المستدامة، بحيث تتبنى أساليب وآليات تحقق التمكين الاقتصادي للمرأة، من واقع الممارسات العالمية الحميدة.

المطلب السادس: نماذج من تجارب عملية في تمكين المرأة

هناك بعض التجارب العملية المحدودة التي قامت بها مؤسسات المجتمع المدني في تمكين المرأة اقتصاديًا، منها:

١. تجربة جمعية تنمية ونهوض المرأة في مصر، التي قدمت قروضًا قليلة إلى فئات ضعيفة من النساء، لإنشاء مشروعات تدر عائدًا عليهن[١].

٢. تجربة مشروع ازدهار النساء (جمعية الأسر التنموية) في الأردن، التي تركز على تمكين المرأة من العمل في قطاع الخدمات، من خلال تزويدها بالمهارات اللازمة المطلوبة لسوق العمل[٢].

٣. من التجارب الرائدة في تمكين المرأة اقتصاديًا، تأسيس مركز بناء الأسر المنتجة (جنى) في عام ٢٠١٠م في المملكة العربية السعودية، إحدى مبادرات مؤسسة سليمان بن عبدالعزيز الراجحي للتمويل التنموي، لتقديم خدمات الإقراض متناهي الصغر للنساء بلا فوائد، دون اللجوء إلى الكفالات التقليدية مع زيادة القروض بصورة تدريجية، وحتى نهاية عام ٢٠٢٠م صُرِفَ ما يزيد عن ١٦٢ ألف قرض لأكثر من ١٥٥ ألف

(١) فايزة محمد عبد المنعم سليم: دور الجمعيات الأهلية النسائية في تمكين المرأة المصرية: دراسة تحليلية لبعض النماذج، مرجع سابق، ص ٢٢.

(٢) أمل الخاروف وسمر الحديدي: مشروع ازدهار النساء التنموي وعلاقته بتمكين المرأة الأردنية: دراسة تقويمية، مرجع سابق، ص ٢٤١.

مستفيدة، بقيمة تتجاوز مليار و ٦٦٤ مليون ريال[1]؛ كما بلغت نسبة التحصيل من المستفيدات ٩٩٪، وهي نسبة عالية، حيث كانت خدمتهن ومتابعتهن تجري من خلال ١٩ فرعًا، ومن خلال برامج متنوعة للدعم منها: جنى لبناء الأسر المنتجة، وصندوق الاستدامة المالية، ومسلك للتمويل التعليمي، وكسب لتمكين الأعمال.

المطلب السابع: خطة البحث وتقسيماته

لمعرفة مجالات إسهام الوقف في التمكين الاقتصادي للمرأة، بدءًا من توضيح أهمية الموضوع، ومنهج البحث، والدراسات السابقة، ومرورًا ببيان أهمية التمكين الاقتصادي واتجاهاته ومؤشراته، وتوضيح أثر الوقف في التمكين الاقتصادي للمرأة الخليجية، والتركيز على الآفاق المستقبلية لتمكين المرأة اقتصاديًا، نستعرض فيما يلي: مجالات البحث وتوضيح مباحثه، وبيان تفاصيله عبر خمسة مباحث، يسبقها **مبحث تمهيدي**:

المبحث الأول: التمكين الاقتصادي للمرأة ومؤشراته.

المبحث الثاني: أهمية التمكين الاقتصادي للمرأة ودواعيه واتجاهاته.

المبحث الثالث: الوقف وتمكين المرأة اقتصاديًا في الدول الخليجية.

المبحث الرابع: مجالات التمكين الاقتصادي للمرأة في العصر الحديث.

المبحث الخامس: آفاق التمكين الاقتصادي للمرأة.

(١) تقرير جنى،٢٠٢٠م، تمويل لاستدامة التنمية: حكاية انطلاقة والنمو،٢٠١٧-٢٠٢٠، مؤسسة سليمان بن عبدالعزيز الراجحي للتمويل التنموي، الدمام، ٢٠٢١م.

المبحث الأول: التمكين الاقتصادي للمرأة ومؤشراته، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: البعد الشرعي للتمكين الاقتصادي للمرأة

نظرًا إلى تغير حاجات المجتمع وأوليات التنمية المستدامة، برزت الحاجة إلى رفع مستوى التكامل بين المرأة والرجل في مجال التمكين الاقتصادي لها، فالأدلة كثيرة من القرآن والسنة على تساوي الرجل المرأة في الثواب والمحاسبة، على الرغم من الاختلاف في طبيعة بعض التكاليف بينهما تبعًا لطبيعتهما البشرية، والحث على التعاون بينهما وفق الأحكام الشرعية المنظمة للعلاقات الأسريّة والإنسانية وبما يتواءم مع طبيعة كلٍّ منهما، ومنها قوله تعالى: ﴿فَٱسۡتَجَابَ لَهُمۡ رَبُّهُمۡ أَنِّي لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٖ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰۖ بَعۡضُكُم مِّنۢ بَعۡضٖ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثۡلُ ٱلَّذِي عَلَيۡهِنَّ بِٱلۡمَعۡرُوفِ﴾[2]، وقوله ﷺ: اسْتَوْصُوا بالنِّساءِ خيرًا[3]، وقوله ﷺ: إنَّما النساءُ شقائقُ الرجالِ[4]. ومن ثم لا بد من تصحيح التمكين المنشود للمرأة بما يتفق مع الأحكام الشرعية وبما يتواءم مع طبيعتها، ولكونها صنو الرجل في التكليف والجزاء مع شيء من الخصوصية لكل منها التي لا تخفى على المشرّعين، وإبراز الحقوق والخصوصيات من خلال المناهج التربوية ووسائل الإعلام؛ وقد أسهبت بعض الباحثات في بيان تكريم الإسلام للمرأة وتمكينها، والمساواة مع الرجل في الحقوق والواجبات[5]، ومن أراد الاستزادة يمكنه الرجوع إلى تلك المراجع وغيرها.

(١) سورة آل عمران، الآية ١٩٥.

(٢) سورة البقرة، الآية ٢٢٨.

(٣) صحيح البخاري، رقم الحديث ٣٣٣١.

(٤) صحيح الجامع الصغير للألباني، رقم الحديث ٢٣٢٩، وقال: حديث صحيح.

(٥) هند عقيل الميزر: المرأة السعودية من التهميش إلى التمكين في التعليم والعمل، مرجع سابق، ص ١٢٨؛ نوف العجمي: تحديات تمكين المرأة الكويتية في ضوء التغيرات السياسية الحالية، مرجع سابق، ص:٦٢-٨٦.

ويلاحظ قصور في التمكين العمليّ الاقتصادي للمرأة في بعض الدول مع وضوح التوجيهات الشرعية في الاهتمام بالفئات الضعيفة، مثل: المرأة؛ ولذا لا بد من الاهتمام والتركيز على عدة ركائز، من أهمها: الحث الشرعي على الاهتمام بهذه الفئات، سواء أكان من الكتاب أم السنة. وثانيهما: أثر هذا الاهتمام بتقليل الفوارق الاقتصادية بين طبقات المجتمع وأفراده، وتحقيق التكافل المؤدي إلى الأمن الاجتماعي.

ولذلك تسعى معظم رؤى الدول واستراتيجيتها إلى الاهتمام بهذه الفئات، فمثلًا: أشارت رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م (سيشار لها بعد ذلك بالسعودية اختصارًا)، إلى أهمية رسالة المرأة السعودية وتمكينها، بحيث تبلغ نسبة الخريجات السعوديات ٥٠٪ من إجمالي عدد الخريجين، وكذلك تمكين الفئات الضعيفة، مثل: ذوي الإعاقة ومساعدتهم في الحصول على الفرص المناسبة[١].

والتمكين يشمل مجالات متعددة، منها: الاقتصادي وهو محل البحث، والاجتماعي، والسياسي، والقانوني[٢]، والتمكين المؤسسي[٣]، والتمكين الثقافي[٤]، والتمكين الصحي والجسدي [٥]، مع تباين في ترتيبها بحسب

(١) تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢١/١١/٥م، الرابط: https://www.vision2030.gov.sa.

(٢) هند عقيل الميزر: المرأة السعودية من التهميش إلى التمكين في التعليم والعمل، مرجع سابق، ص١٣٩.

(٣) فايزة محمد عبدالمنعم سليم: دور الجمعيات الأهلية النسائية في تمكين المرأة المصرية: دراسة تحليلية لبعض النماذج، مرجع سابق، ص١٤-١٥.

(٤) منور عدنان نجم: دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية- دراسة تحليلية للخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية في ضوء معايير التمكين ومؤشراتها، مرجع سابق، ص٢٤٦.

(5) Dar, Firdous Ahmad, Bhatt, Priti, "Literature and its Impact on Women Empowerment: An Assessment, Electronic Research Journal of Social Sciences and Humanities, Vol.2(1), Jan-Mar 2020, (April 3, 2020):92-95.

الأوليــة التاليــة: الاجتماعي، ثم التعليمي، ثم الاقتصادي، ثم السياســي، ثم الصحي[١]؛ ومع تعدد أنواع التمكين إلا أن في هذه الدراســة سيكون التركيز فيها على أثر الوقف في التمكين الاقتصادي، لكونه أقرب إلى طبيعة الوقف، بكونــه مؤسســة مالية؛ كمــا أن التمكــين الاقتصادي للمــرأة أصبح ضرورة لتحقيــق التنمية المســتدامة[٢]، وهــو أحد الآثار المنشــودة للوقف، وفي بعض الــدول والمجتمعات تــزداد الحاجة إلى التمكين الاقتصــادي للمرأة، بالنظر إلى الظروف الاقتصادية، أو الظروف السياسية التي تمر بها، مثل الاحتلال العســكري، وغياب المعيــل نتيجة لذلك، مثل المجتمع الفلســطيني[٣]، والأمر نفسه ينطبق على الدول والمجتمعات التي تعاني من الحروب أو الاضطرابات الأهلية المستمرة، أو تدهور الظروف الاقتصادية.

ولا بد من الإشارة إلى أن فهم التمكين لا بد أن يكون ضمن إطار قواعد الدين الإسلامي، التي تؤكد التكامل بين الرجل والمرأة وبما يتواءم مع طبيعة كل منهمــا في جميع النواحــي والحقوق والواجبات الأساســية، مع اختلاف في الأدوار المنشــودة، والمســؤوليات المنوطــة بحســب الطبيعة البشــرية لكل منهمــا؛ وأهميــة التركيز على هذا الأمر ينبع من أن معظم النقص في تمكين

(١) منــور عدنــان نجــم: دور المؤسســات التنمويــة في تمكــين المرأة الفلســطينية- دراســة تحليليــة للخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية في ضوء معايير التمكين ومؤشراتها، مرجع سابق، ص٢٥٩.

(2) Al-Qahtani, Maleeha Mohammed Zaaf;Tarek Tawfik Yousef Alkhateeb;Manal Abdalla Zahed Abdalla;Sahar Abdo Mohamed Elsayed;Eman Mohammed Mohammed Ibrahim; Ghada Shihata Ebrahim Mawad, "The Economic Empowerment Of Saudi Women In The Light Of Saudi Vision 2030", op. cit. p.1270;

عمــر آيت مختار وجازية حســيني ونبيل بلوطي: آليات تعزيز الشــمول المالي الرقمي لتمكــين المرأة اقتصاديًا -مشاريع صندوق المرأة العربية نموذجًا، مرجع سابق، ص٢٩٣.

(٣) منــور عدنــان نجــم: دور المؤسســات التنمويــة في تمكــين المرأة الفلســطينية- دراســة تحليليــة للخطط الإستراتيجية والتقارير السنوية في ضوء معايير التمكين ومؤشراتها، مرجع سابق، ص ٢٤٣.

المــرأة ومعاناتها في الوقت المعاصر، هو عدم حصولها في بعض البلدان على حقوقها الشــرعية، وبخاصــة الاقتصادية، والاجتماعيــة، والحق في التعليم والحماية والرعاية، وتمكينها من حقوقها الشــرعية والقانونية، بما لا يضر بناء الأســرة وتكاملها وتوزيع المســؤولية بين أفرادها، ولذلك وجب الاهتمام بهذا الأمر ودراسته.

المطلب الثاني: مؤشرات التمكين الاقتصادي:

أما مؤشــرات التمكين الاقتصادي فهي متعددة ومتباينة، بحســب طبيعة المجتمــع، وهيكلية الاقتصاد، ومــوارد الدولة؛ وفي هذا الصدد ذكر عدد من الأبحــاث مؤشــرات لتمكــين المرأة اقتصاديًــا، مما يمكن قياســها، منها: ما ذكرته المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي[١]، وكذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[٢]، ومن أهمها:١- زيادة إســهاماتها في قوة العمل[٣]. ٢-زيادة نسبة التوظيف. ٣-المساواة في الأجور والرواتب. ٤-زيادة نسبة الملكية[٤]. ٥-كذلك زيادة غشيانها للأعمال التجارية؛ ومن المؤشرات الأخرى: **أ-**حجم التمويلات الممنوحــة. **ب-**نســبة الوظائف المتاحة. **ت-**نســبة المشــاركة في قــوة العمل. **ث-**درجــة التبايــن في الرواتب والأجــور. **ج-**الحرية المتاحة للمــرأة في اتخاذ القــرارات الاقتصادية الخاصة بها. **ح-**نســبة الأصول التــي تحوزها المرأة؛

(1) The World Bank, Women Economic Empowerment Study, op.cit.

(2) United Nations Development Programmed (UNDP), UNDP Gender Equality Strategy 2020 Annual Report, New York.

(3) Al-Qahtani, Maleeha Mohammed Zaaf; Tarek Tawfik Yousef Alkhateeb; Manal Abdalla Zahed Abdalla; Sahar Abdo Mohamed Elsayed; Eman Mohammed Mohammed Ibrahim; Ghada Shihata Ebrahim Mawad, "The Economic Empowerment Of Saudi Women In The Light Of Saudi Vision 2030", op. cit.p.1276.

(٤) فايزة محمد عبدالمنعم سـليم: دور الجمعيات الأهلية النسـائية في تمكين المرأة المصرية: دراسـة تحليلية لبعض النماذج، مرجع سابق، ص ١١-١٢.

وقيـاس هذه المؤشـرات أمر مهم؛ لأنهـا توضح درجة التمكـين الاقتصادي للمـرأة، ومـدى فعالية الوقف في إحـداث التغيير المنشـود، في حالة توجيه موارد الوقف نحوه.

المبحث الثاني: أهمية التمكين الاقتصادي للمرأة ودواعيه واتجاهاته، وفيه عدة مطالب:

المطلب الأول: إسهام الوقف المنشود في جهود تمكين المرأة:

مـع أن الوقـف يمكن أن يكون له إسـهامات مؤثـرة في التمكين للمرأة في مجـالات متعددة، فإنه جرى التركيز على التمكين الاقتصادي لها، نظرًا إلى كونه أكثر المجالات التي يستطيع الوقف أن يحدث فيها أثرًا، من خلال وضع الاستراتيجيات المناسبة، وتنفيذ برامج تسهم في تمكين المرأة اقتصاديًا؛ كما أن الوقف من أكثر المستفيدين في حال زيادة تمكين المرأة، لكون ذلك سيعود تلقائيًا على زيادة تبرعات المرأة في مجالات الوقف، كما وضحته سـابقًا من كـون المـرأة قد تكون أكثر عطاءً من الرجل في بعض الحالات، فضلاً عن أن، ومن ثم ارتفاع مشـاركة المرأة في النشـاطات الاقتصادية سـيؤدي إلى زيادة المـوارد الموجهـة إلى أعمال الخير بما فيها الوقـف، وقد زادت أوقاف المرأة الأندلسـية، نظـرًا إلى توافر الثـروات لديها، ولعملها في بعـض المهن، مثل: الكتابة[1]، ولذا يظهر أثر منشود ومستحق لمؤسسات الوقف في تمكين المرأة اقتصاديًا.

وللوقف من مرونة الموارد وحرية توزيع الريع المنضبطة بالأحكام الشرعية، مـا يمكنـه من توجيه ريـع الوقف نحو تمكـين المرأة اقتصاديًـا في مجالات

(١) منى بنت حسـين آل سـيلان القحطاني: أوقاف المرأة المسـلمة في الأندلس وأثرها الحضاري في العصر الأموي (١٣٨-٤٢٢هـ/٧٥٦-١٠٣١م)، مرجع سابق، ص ٢٧٦٧.

مستهدفة، كما يمكن أن يسهم في تطوير التشريعات الاقتصادية والوظيفية، وتشجيع التحول الرقمي بما يوفر فرصًا أكبر للمرأة، لولوج سوق العمل في الوظائف التي تناسبها.

ومع إسهام المؤسسات الخيرية وأثرها، فإن هناك أثرًا كبيرًا متوقعًا للوقف في دعم البناء المؤسسي للمؤسسات التي تقوم بنشاطات التمكين الاقتصادي، وتوفير التمويلات اللازمة لها؛ فمثلًا رؤية ٢٠٣٠م السعودية، تدعو إلى تحفيز القطاع غير الربحي (بما فيها الأوقاف) للعمل على بناء قدرات الأسر الإنتاجية وتمويل مبادراتها[١]، مما يوفر آفاقًا جدية للوقف في تحقيق ذلك.

المطلب الثاني: اتجاهات التمكين العالمية:

لوحظ في العقود الماضية تنامي اهتمام المجتمع الدولي ومؤسساته نحو تمكين المرأة، حيث إن أساس تمكينها هو قدرتها وحريتها في اتخاذ القرار، وسهولة الحصول على المعلومات المطلوبة، والتحكم في الموارد، وبخاصة الاقتصادية؛ ويتحقق ذلك في البداية من خلال رفع مستواها التعليمي، وتأهيلها للحصول على الفرص الوظيفية، وتأسيسها الأعمال التي تتناسب وظروفها وطبيعتها[٢].

وتشكّل هذا الاهتمام على المستوى الدولي، من خلال عقد مؤتمرات عالمية دعت إليها هيئات الأمم المتحدة، بغرض التوعية بتمكين المرأة، كان أولها الذي عقد في المكسيك في عام ١٩٧٥م، وأبرزها مؤتمر بكين في عام

(١) جرى الاطلاع بتاريخ ٢٠٢١/١١/٥م، الرابط: https://www.vision2030.gov.sa

(2) United Nations Development Programmed (UNDP), Gender Equality Strategy 2020 Annual Report, op.cit.

١٩٩٥م[١]، الذي طرح مفاهيم جديدة عن ولاية المرأة والأسرة وكيفية تمكينها، مما أثار جدلًا واسعًا، ومعارضة شديدة، خاصة في المفاهيم والممارسات التي تتعارض وثوابت الأحكام الشرعية، وعادات وتقاليد المجتمع، ولذلك صارت هناك حاجة لفهم التمكين ضمن الأحكام الشرعية، وأن تقوم به مؤسسات منضبطة شرعًا، مثل: الوقف، مع التوافق مع اتجاهات التمكين العالمية.

المطلب الثالث: دواعي تمكين المرأة:

هناك عدد من الأمور التي تدعو إلى زيادة جهود التمكين الاقتصادي للمرأة، من أهمها ما يلي:

أ. **زيادة الفجوة في الدخل بين الفقراء والأغنياء**[٢]، وبخاصة الفقيرات من النساء، حيث تعاني المرأة من تدني قدرتها في الوصول إلى الخدمات التمويلية مقارنة بالرجل، بما فيها استخدام كل الخدمات المالية التي يوفرها النظام البنكي، والاستفادة من تنامي التجارة الإلكترونية[٣]، والحصول على التمويلات المالية اللازمة لبدء أعمالها وأنشطتها التجارية أو الزراعية.

(١) نوف العجمي، تحديات تمكين المرأة الكويتية في ضوء التغيرات السياسية الحالية، مرجع سابق، ص ٦٧.

(2)) Estes, Richard.J.," The 'Rich' and 'Poor': The Widening Income and Development Gap Between Rich and Poor Nations Worldwide". In: Brulé G., Suter C. (eds) Wealth(s) and Subjective Well-Being. Social Indicators Research Series, Vol 76,2019. Springer, Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-030-05535-6_21

(٣) عمر آيت مختار وجازية حسيني ونبيل بلوطي: آليات تعزيز الشمول المالي الرقمي لتمكين المرأة اقتصاديًا -مشاريع صندوق المرأة العربية نموذجًا، مرجع سابق، ص ٢٩١-٣١٠.

ب. **عـدم توافـر شبكة الأمان الاجتماعي[١] للمـرأة[٢]** التي لها أثر ملموس في تمكـين المـرأة من جميع الجوانـب الملائمة لطبيعتهـا وقدراتها[٣]، حيث عجزت معظم الدول عن توفيرها.

ج. **تـدني المستـوى التعليمي**، حيث يلاحظ في عدد من الدول الإسـلامية أن المرأة تعاني من تفشـي نسـبة الأمية، فمعدل من لديه تعليم إعدادي في موريتانيـا وأفغانسـتان بلغ ١٢,٧٪ و١٣,٢ ٪ علـى التوالي لعام ٢٠١٩م (الجدول ذو الرقم ١)، وزيادة المسـتوى التعليمي للمرأة، وزيادة تأهيلها وتزويدهـا بالمهـارات اللازمـة، يمكنهـا مـن المطالبة بحقوقهـا، وتلبية حاجاتها الاقتصادية والمعيشـية؛ كما أن رفع المستوى التعليمي يسهم في زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل في الوظائف المناسبة لها[٤]. ومن ثم يحقق لها التمكين الاقتصادي، والثقة بالنفس مع وجود بعض التحديات نحو تحقيق هذا الأمر[٥]، كما جرى توضيحه في الفقرات السابقة.

---

(١) تشمل في العادة: برامج التوظيف المؤقت ودعم الدخل، البرامج التي تطور رأس المال البشري كالتدريب والمشـروعات الصغيرة، والمسـاعدات الاجتماعية، وبرامج التغذية المدرسـية وغيرها من البرامج الموجهة للأسر والفئات الفقيرة مثل المرأة.

(2) Sifat, Ridwan Islam, "Social Safety Net (SSN) Programs in Bangladesh: Issues and Challenges", Journal of Social Service Research, Vol.47(4),2021: 455-457, DOI: 10.1080/01488376.2020.1839627

(3) Arshad, Rozita and Ahmad Zakuan, Ummu Atiyah , "Empowering women via social safety nets and service delivery". In: International Conference on Asean Women (ICAW2013), 10th-12th December 2013, Bandung, Indonesia.

(4)) Noreen,Ghazala and Humala Khalid, "Gender Empowerment through Women's Higher Education: Opportunities and Possibilities", Journal of Research and Reflections in Education, Vol.6(1), June 2012:50 -60 http://www.ue.edu.pk/journal.asp.

(٥) أمل الخاروف وسـمر الحديدي: مشـروع ازدهار النسـاء التنموي وعلاقته بتمكين المرأة الأردنية: دراسة تقييمية، مرجع سابق، ص٢٤٠-٢٦٧.

د. **محدوديـة فرص العمـل والتوظيف**، حيـث إنه مع التطويـر الكبير الذي حدث في تحسـين فـرص العمل الملائم لطبيعة المرأة المسـلمة، فإنها ما زالت بعيدة عن مسـتوى الطموح المنشـود، فمثلًا: تبلغ مشاركة المرأة في قوة العمل، بحسـب الجـدول ذي الرقم ١، ما نسـبته ٢٠,٧٪ في الدول العربية، بينما النسبة هي ٤٥,٦٪ في الدول الغربية، و٥٢,١٪ في الدول الصناعيـة[١]؛ وأحد التحديات في هـذا الأمر هو أن المرأة حريصة على شغل الوظائف الحكومية مع محدوديتها، نظرًا إلى أنها توفر لها الأمان الوظيفي، والكثير من المزايا المناسبة [٢]، مما يجعل فرص العمل محدودة بمدى توافرها في القطاع الحكومي، مع الأخذ في الاعتبار بين الثقافتين الإسـلامية والغربية؛ ففي الأولى؛ قد تفضل المرأة في كثير من الأحيان الاهتمام بدورها الأسري أكثر من الوظيفة.

الجدول ذو الرقم (١)

بعض المؤشرات حول تطور المرأة في بعض المجالات بالنسبة إلى الرجال لعام ٢٠١٩م، لبعض الدول الإسلامية[٣]

اسم الدولة	الفجوة بين الرجال والنساء	نسبة من لديه تعليم إعدادي إناث/ذكور	البطالة إناث/ذكور	نسبة من لديه تعليم إعدادي ذكور	نسبة من لديه تعليم إعدادي إناث	المشاركة في قوة العمل رجال	المشاركة في قوة العمل نساء
الإمارات	٠,٠٧٩	٠,٩٤	٣,٨٨	٨١٪	٧٦٪	٩٣,٤٪	٥٢,٤٪
الكويت	٠,٢٤٢	١,٠٥	٥,١٩	٤٩,١٪	٥٦,٦٪	٨٧,٥٪	٤٩,٧٪
ماليزيا	٠,٢٥٣	٠,٩٤	١,٢٢	٧٦,٥٪	٧٢,٢٪	٧٧,١٪	٥٠,٧٪
السعودية	٠,٢٥٢	٠,٩	٧,٦٧	٧٢,٤٪	٦٤,٨٪	٧٨,٤٪	٢٢,١٪

(1) United Nations Development Programmed (UNDP), Gender Equality Strategy 2020 Annual Report, op.cit., p.364

(2) The World Bank, Women Economic Empowerment Study, op. cit.

(3) United Nations Development Programmed (UNDP), Gender Equality Strategy 2020 Annual Report, op. cit.

إندونيسيا	٠,٤٨	٠,٨٥	١,٠٣	٥٥,١٪	٤٦,٨٪	٨١,٩٪	٥٣,١٪
مصر	٠,٤٤٩	١,٠١	١,٥٥	٧٢,٥٪	٧٣,٥٪	٧٠,٩٪	٢١,٩٪
موريتانيا	٠,٦٣٤	٠,٥١	١,٤٥	٢٥٪	١٢,٧٪	٦٣,١٪	٢٨,٩٪
تركيا	٠,٣٠٦	٠,٦٩	١,٣٦	٧٢,٢٪	٥٠,٢٪	٧٢,٦٪	٣٤٪
أفغانستان	٠,٦٥٥	٠,٣٦	١,٣٦	٣٦,٩٪	١٣,٢٪	٧٤,٩٪	٢١,٦٪
الدول المتقدمة	٠,٤٦٣	٠,٨٥	١,١٨	٦٣,٣٪	٥٣٪	٧٥,٧٪	٤٥,٦٪
الدول الصناعية	٠,٢٠٥	٠,٩٧	١,٠٣	٨٧٪	٨٤,١٪	٦٩,١٪	٥٢,١٪
الدول العربية	٠,٥١٨	٠,٨٨	١,٧٩	٥٥,٨٪	٤٩,٣٪	٧٣٪	٢٠,٧٪

كما أن واحدة من التحديات التي تواجه المرأة في التمكين الاقتصادي، هي القدرة على التعامل مع آليات سوق العمل[1]، والحصول على فرص العمل المناسبة في قطاع الأعمال والقطاع الخاص.

٥. **تنوع حاجات المجتمع وتغيرها**، مثل: تفاقم المشكلات الأسرية والمجتمعية، كالإساءة للمرأة وتعنيفها مما يؤثر على تمكينها اقتصاديًا، فمن التحديات في تكوين الأسرة واستمرارها في هذا العصر، معالجة الخلافات الزوجية قبل تفاقمها، من خلال التوعية والاستشارات المتخصصة. وتنوع حاجات المجتمع وتغيرها، وهذا يتطلب وجود برامج فاعلة موجهة، يمكن تمويلها من موارد الوقف، وتدار من المرأة، بحيث تحقق ما يلي:

أولا: القدرة على فهم هذه الحاجات، وأن تكون قادرة على تشجيع الآخرين المقتدرين على توفير الموارد لها.

ثانيًا: معرفة أفضل الوسائل والمدخلات لسد حاجات هذه الفئات.

ثالثًا: معرفة طريقة تصميم البرامج الملائمة، مع حسن تنفيذها، وتقديم هذه الخدمات، نظرًا إلى قربهم من الفئات المحتاجة لها.

(١) منور عدنان نجم: دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية- دراسة تحليلية للخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية في ضوء معايير التمكين ومؤشراتها، مرجع سابق، ص ٢٥٠.

و. **تنامي التطور التكنولوجي**، مثل:١- تسارع التحول الرقمي. ٢-فاعلية التطبيقات الهاتفية وانتشارها. ٣-التعليم والعمل عن بعد. ٤-استخدام المنصات ومواقع التواصل الاجتماعي. ٥-تخفيض التكاليف من خلال الحلول التقنية. ٦-تسهيل الإجراءات. ٧-تسيير وصول المساعدات؛ وهذه جميعها، تساعد المرأة على الحصول على فرص عمل، تتناسب وظروفها الاجتماعية. كما أن من مزايا هذا التطور التكنولوجي: سهولة الوصول إلى تسويق المنتجات البيتية من قبل المرأة في محيط منزلها؛ كما ذكر بعض الباحثين: أن وسائل التواصل مثل الفيسبوك[١] نموذج تمثل أداة مناسبة للتمكين الاقتصادي للمرأة في بعض المشروعات الصغيرة[٢]، من خلال تسويق منتجاتها، وإن حدث دون تخطيط[٣].

ز. **تنامي تطبيق عدد من الأساليب الفعالة والممارسات الحميدة في تمكين المرأة اقتصاديًا**، والتي لم تُجَرَّبْ في دولنا بشكل واسع. فمن ذلك أسلوب مجموعات المساندة الذاتية(Self Help Group) أو اختصارًا (SHGs)، وهو أسلوب يعتمد على وجود مجموعة متجانسة من ١٠-٢٠ امرأة يحاولن مواجهة مشاكلهن الاقتصادية ذاتيًا، من خلال تكوين المدخرات

(١) موقع للتواصل الاجتماعي قائم على تبادل الآراء والأفكار، وعناصر المحتوى مثل النصوص أو الصور أو ملفات فيديو، وغيرها، على أن يكون لكل مستخدم صفحة خاصة به؛ يقوم من خلال هذه الصفحة بعرض منتجاته أو أي بضائع تجارية أو يقوم بتبادل المعلومات. ويستخدم الفيسبوك بصورة واسعة في تسويق البضائع للمشروعات متناهية الصغر ومنتجات البيوت.

(٢) ليالي هاني خالد شرفا: دور مواقع التواصل الاجتماعي في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصاديًا واجتماعيًا في محافظة طولكرم-فيسبوك نموذجًا، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ٢٠١٨م، ص ٧٤.

(٣) ربى بسام نيروخ وورود عبد المنعم القواسمي وياسمين عامر الحيح: دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة ومعيقات التمكين في مدينة الخليل، رسالة ماجستير، جامعة بوليتكنك فلسطين-كلية العلوم الإدارية ونظم المعلومات، آيار ٢٠١٨م، ص ٨٤.

لهـن (وليـس التمويل)، حيـث تُسـتخدم في تمويل المشـروعات متناهية الصغـر الخاصة بالمجموعة؛ وقد أثبت هذا الأسـلوب نجاعته وفاعليته في عـدد من الـدول والمجتمعـات،[١] وخاصة في الأريـاف[٢]؛ وعمل هذه المجموعات هو تجسـيد لقولـه تعالـى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾[٣]، بحيث يبدأ الإنسـان بتغيير نفسه وأساليب عمله، ليحدث التغيير الإيجابي من حوله.

ومـن الممارسـات الحميدة أسـلوب تكوين مجموعـات متفاهمة، من ١٥-٤٠ امـرأة في ولايـة كيـرالا -الهند، لتأدية أعمـال رقميـة (ICTs)[٤] تتولد عنها عوائد، حيث يحصل تمويل نصف المشـروع مسـاعدة من الحكومة، أما النصف الآخر فيجري تمويله من البنوك[٥]؛ وقد أدى نجاح التجربة مع نمو الثورة الرقمية في الهند، وزيادة الطلب على خدماتها، إلى زيادة أعداد النساء العامـلات في هـذا المجال وتمكينهـن اقتصاديًا؛ ولعل أحـد تحديات تطبيق هذا الأسـلوب، هو التكاليف العالية لتدريب النسـاء علـى المهارات الرقمية والتكنولوجية، وكذلك شـراء الآلات وأجهزة الكمبيوتر الغالية، التي يمكن أن يسهم في تمويلها الوقف؛ ومن الصعوبات التي تواجه مشروعات تمكين المرأة

(1) Moyle, Tracy L; Dollard Maureen; Biswas Saswata Narayan. "Personal and Economic Empowerment in Rural Indian Women: A Self-help Group Approach", International Journal of Rural Management., Vol.2(2),2006:245-266. doi:10.1177/097300520600200207.

(2) Vinodhini, R. L. ; Vaijayanthi, P. "Self-Help Group and Socio-Economic Empowerment of Women in Rural India", Indian Journal of Science and Technology, Vol 9(27), July 2016:1-5, DOI: 10.17485/ijst/2016/v9i27/97629,

(٣) سورة الرعد، الآية ١١.

(4) ICT, or Information and Communications Technology تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

(5) P. N. Prasad; V. Sreedevi, "Economic Empowerment of Women through Information Technology: A Case Study from an Indian State", The Journal of International Women's Studies ,Vol.8(4), May 2007, P. 115..

التي تستخدم التكنولوجيا والإنترنت في الهند مثلًا، هو تقطع الإنترنت وعدم توفر السعة الكافية للإنترنت لأداء الأعمال، وارتفاع أسعار الأجهزة [١]، وهي تحديات يمكن أن يسهم الوقف في معالجتها أيضًا.

ومن الأساليب الحديثة التي استخدمها البنك الدولي حديثًا، تطبيق الأساليب السلوكية (Mind Behavior and Development) في تغيير نظرة المجتمعات عن القيم السائدة السلبية، مثل تمكين المرأة اقتصاديًا، مما أسهم في القضاء على الفقر، وتحقيق المساواة في دول أمريكا الجنوبية وجمهورية نيجيريا في إفريقيا[٢].

ح. **قلة التمويل لبرامج التمكين**، مع أن التجارب العالمية، أثبتت أن برامج التمكين الاقتصادي للمرأة تؤدي رسالة حيويَّة في التنمية الاقتصادية، فإنه لم يُتوسّع فيها نظرًا إلى شح التمويل؛ ومن الأساليب الحديثة في تمويل نشاطات تمكين المرأة: استخدام منصات التمويل الجماعي (Crowd Funding)، أو من خلال منظومة شبكية لهياكل الوقف الأصغر، للحصول على التمويلات اللازمة، سواء أكان ميسرًا أم منحة وهبة[٣]. ومن الأمثلة: أنه من خلال منصة وقفي (تابعة للهيئة العامة للأوقاف في السعودية)، وهي منصة للتمويل الجماعي، يتاح للجميع إمكان وقف أموالهم أنى كان

(1) P. N. Prasad; V. Sreedevi, Economic Empowerment of Women through Information Technology: A Case Study from an Indian State, op.cit., P. 116.

(2) The World Bank, Women Economic Empowerment Study, op.cit.,p13

(٣) رحيم حسين: نحو تطوير نظام شبكي للوقف الإسلامي المتناهي الصغر:الآليات والأدوات صياغة منهجية ونمذجية،
AQU Journal of Islamic Economics, Vol. 1 No. 1, pp. 39-88 (June 2021) DOI:10.52747/aqujie.1.1.18
E-ISSN 2788-5550 / ISSN 2788-5542

قدرها، في مجالات متعددة للتمكين، منها: شراء مكائن خياطة لأصحاب المهارات من الأسر المتعففة في منطقة الرياض، بالتعاون مع جمعية ريف[١].

ط. التركيز على المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، نظرًا إلى مناسبتها لظروف المرأة وأوضاعها الاجتماعية، وقد وجدت دراسة ميدانية لمجموعة من الباحثات في مدينة الخليل في فلسطين، أن هناك علاقة ما بين المشروعات الصغيرة وبين تمكين المرأة، وأن لها أثرًا بارزًا في ذلك[٢]؛ كما ذكرت دراسة أخرى: أن دعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، هي من أهم أساليب التمكين الاقتصادي للمرأة[٣]؛ كما خلصت إحدى الدراسات الميدانية في الأردن إلى أن نجاح النساء في المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر التي تديرها، وبخاصة الممولة من صناديق الائتمان[٤] أسهم في اكتفائها ماليًا؛ ولذلك حرصت بعض الدول من خلال رؤيتها أو استراتيجيتها مثل: رؤية ٢٠٣٠م السعودية، على تنمية الأسر المنتجة، من خلال تسهيل فرص الحصول على التمويل لهذه المشروعات، وتحفيز القطاع غير الربحي (بما فيها الوقف) للعمل على

(١) جرى الاطلاع عليه في ٢٠٢١/١١/٨، ورابط الموقع: https://www.awqaf.gov.sa .

(٢) ربى بسام نيروخ وورود عبد المنعم القواسمي وياسمين عامر الحيح: دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة ومعيقات التمكين في مدينة الخليل، مرجع سابق، ص ٨٤.

(٣) منى طلعت محمود عبدالعال: فاعلية مؤسسات التمويل الصغيرة في تمكين المرأة اقتصاديًا في محافظة طولكرم من وجهه نظر مدراء المؤسسات والمستفيدات، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ٢٠١٦م، ص ٢٦.

(٤) أمل الخاروف وسمر الحديدي: مشروع ازدهار النساء التنموي وعلاقته بتمكين المرأة الأردنية: دراسة تقويمية، مرجع سابق، ص ٢٤٥.

بناء قدرات هذه الأسر وتمويل مبادراتها[1].

ومن التحديات التي تواجه المرأة في تنفيذ المشروعات الصغيرة والتي تمول من الآخرين: الصعوبة في توفير دراسات الجدوى الاقتصادية، والتعثر في تأمين الوثائق المطلوبة من مؤسسات التمويل، وعدم القدرة على توفير الكفيل المالي أو الأصول واعتبارها ضمانًا؛ وخلصت إحدى الدراسات الميدانية في إحدى المدن الفلسطينية إلى أن مؤسسات التمويل الصغيرة لم تحقق تمكين المرأة اقتصاديًا، نظرًا إلى اكتفائها بتقديم التمويل فقط، ومن ثم لم توفر لها التمكين الاقتصادي الشامل من خلال مساندتها في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية، وتوفير التدريب والتأهيل العملي لإدارة المشروعات، وتوفير التسهيلات المناسبة، والمتابعة الدورية، وكذلك تسويق المنتجات[2]، مما يوفر مساحة كبيرة للوقف للتدخل والمساعدة.

مع ما سبقت الإشارة إليه: من الأمور المهمة التعرف على التحديات التي تواجه جهود تمكين المرأة عمومًا، واقتصاديًا خاصة، حيث إن هناك عددًا من التحديات الأخرى لتمكين المرأة، منها: ما له صله بذات المرأة، أو المجتمع، أو بيئة العمل، أو تنظيم الاقتصاد، أو التشريعات والأنظمة والقوانين[3]؛ ومن ذلك أيضًا: إعانتها على قيامها بمسؤوليتها العائلية والأسرية، وتكوين العلاقات المناسبة للعمل، والقدرة على الانتقال والحركة، وعدم إدراجها

(١) جرى الاطلاع بتاريخ ٢٠٢١/١١/٥م، والرابط: https://www.vision2030.gov.sa.

(٢) منى طلعت محمود عبد العال: فاعلية مؤسسات التمويل الصغيرة في تمكين المرأة اقتصاديًا في محافظة طولكرم من وجهه نظر مدراء المؤسسات والمستفيدات، مرجع سابق، ص ١٠٠.

(٣) ربى بسام نيروخ وورود عبد المنعم القواسمي وياسمين عامر الحيح: دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة ومعيقات التمكين في مدينة الخليل، مرجع سابق، ص٣٠-٣١.

ضمن رؤية الدولة واستراتيجيتها، وعدم توافر الموارد المالية، وضعف البناء والقدرة المؤسسية لدى مؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ برامج تمكين المرأة.

ومن الجدير بالذكر أن هناك وسائل فعالة ومجربة في تمكين المرأة اقتصاديًا، منها ما يلي:

(١) تطوير استراتيجية شاملة لتمكين المرأة لتشترك فيها جميع الجهات المهتمة، وتخصيص الموارد المالية المناسبة.

(٢) التركيز على تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

(٣) الاندماج المالي (Financial Inclusion) والشمول الرقمي المالي[١].

(٤) دعم مؤسسات المجتمع المدني التي تهتم بتمكين المرأة.

(٥) إصدار التشريعات المناسبة، وتعريف المرأة بحقوقها الشرعية والقانونية والمالية، التي سيأتي بيان تفاصيلها في المباحث التالية.

(١) عمر آيت مختار وجازية حسيني ونبيل بلوطي: آليات تعزيز الشمول المالي الرقمي لتمكين المرأة اقتصاديًا -مشاريع صندوق المرأة العربية نموذجًا، مرجع سابق، ص ٢٩١-٣١٠.

المبحث الثالث: الوقف وتمكين المرأة اقتصاديًا في الدول الخليجية، وفيه عدة مطالب:

من المحاور المفقودة لدى بعض المؤسسات الوقفية في الدول الإسلامية عامة، وفي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (اختصارًا الدول الخليجية) خاصة، هو الحرص على تمكين المرأة اقتصاديًا بتوجيه برامج توزيع الريع من الوقف، واستهداف مساعدة فئات من النساء اللواتي بحاجة إلى المساعدة، كالمعنفات.

ولتحقيق تمكين المرأة اقتصاديًا، أصدرت الهيئة الاستشارية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عدة توصيات في مجال تمكين المرأة اقتصاديًا في عام ٢٠٠٣م، منها:

١- زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل في المجالات اللائقة بها.

٢- التركيز على التدريب والتأهيل وتنمية المهارات والمعارف اللازمة للمرأة للدخول في سوق العمل.

٣- تطويع التقنية، والتحول الإلكتروني لكثير من الأعمال الإدارية في المؤسسات الحكومية والتجارية، بما يتيح فرص عمل جديدة أمام المرأة.

٤- إنشاء صندوق مشترك لدعم المشروعات الخاصة بالمرأة، وبخاصة تطوير شؤون الحاضنات والمشروعات الصغيرة، والاستفادة من التجارب القائمة في بعض دول المجلس في هذا الشأن[1]، ومع الحرص على تتبع جهود الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في تطبيق هذه التوصيات، إلا أنه لم يتضح مدى تنفيذ تلك التوصيات.

(١) جرى الاطلاع عليه في ٢٠٢١/١١/١٩م، ورابط الموقع: https://www.gcc-sg.org

المطلب الأول: جهود مؤسسات الأوقاف في الدول الخليجية في التمكين

في تحليل لجهود مؤسسات الأوقاف في بعض الدول الخليجية، يلاحظ أن جهود تلك المؤسسات محدودة، واقتصرت على ما يلي:

١- إبراز إسهامات المرأة في إنشاء الأوقاف.

٢- نشاطات الإرشاد الأسري، وحل الخلافات الزوجية.

٣- الإسهام في الحملات المجتمعية للتوعية.

والنادر منها ركز على التمكين الاقتصادي، فمن ذلك:

١- قيام الأمانة العامة للأوقاف في الكويت، بإنشاء مصرف التنمية المجتمعية، الذي من مشروعاته:

أ- مشروع إصلاح ذات البين، الذي يختص بتقديم الخدمات الإرشادية للمحافظة على الترابط الأسري خلال مدة الزواج وبعد الطلاق.

ب- مشروع مركز الاستماع، الذي يهدف إلى تقديم الاستشارة والمساعدة لأفراد الأسرة، من خلال استشاريين ومختصين، من خلال الهاتف، للتغلب على المشكلات النفسية والاجتماعية.

ج- إسهام الأمانة العامة للأوقاف في حملات التوعية المجتمعية، حيث أسهمت في عام ٢٠١٣م، في حملة ضد العنف المجتمعي للمرأة.

د- مشروع من كسب يدي، الذي يوفر التدريب وتأهيل الفئات التي تتقاضى مساعدة اجتماعية من الدولة، من خلال انتسابهن لدورات تدريبية متنوعة، تؤهلهن لسوق العمل[1]، ولكن لا توجد دراسات حول جودة مخرجات المشروع، أو أثره في تمكين المرأة اقتصاديًا.

(١) الأمانة العامة للأوقاف، دولة الكويت، التقرير السنوي ٢٠١٩م.

٢- قيام الهيئة العامة للأوقاف في السعودية، بالشراكة مع آخرين، بتسيير صندوق جدوى النفقة الخيري، الذي يسهم في الإنفاق على المرأة وأسرتها، عندما يمتنع رب الأسرة عن الإنفاق عليها في حالات الطلاق، أو غيرها من الخلافات الأسرية[١].

- في قطر صدر قرار مجلس الوزراء ذو الرقم (٣) لسنة ١٩٩٨ بإنشاء اللجنة الاستشارية لشؤون المرأة في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ومن مهامها: اقتراح السياسات والتشريعات والوسائل الكفيلة برعاية حقوق المرأة القطرية، وإبراز إسهاماتها في ضوء الكتاب والسنة، واقتراح الخطط لتأهيل القيادات النسائية المتميزة القادرة، ولكن لم تتضح النشاطات التي انبثقت من المجلس أو تطبيقها. ومما سبق من الجهود المحدودة يتضح أن هناك حاجة إلى زيادة جهود مؤسسات الوقف في الدول الخليجية، في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة، واقتراح النشاطات والمنصات والشراكات المناسبة لتنفيذ ذلك، وتوفير التمويلات اللازمة لها.

المطلب الثاني: الإحصاءات التي تدل على مشاركة المرأة في قوة العمل في الدول الخليجية

عند تحليل إحدى مجالات التمكين الاقتصادي للمرأة، وهو التوظيف، تدل الإحصاءات على أن مشاركة المرأة في قوة العمل في عينة من الدول الخليجية، وهي الكويت والسعودية، بلغت ما نسبته ٤٩,٧٪ و٢٢,١٪على التوالي لعام ٢٠١٩م، بينما النسبة هي ٤٥,٦٪ في الدول المتقدمة[٢]. أما

(١) الهيئة العامة للأوقاف،المملكة العربية السعودية، التقرير السنوي ٢٠١٩م

(2) United Nations Development Programmed (UNDP), Gender Equality Strategy 2020 Annual Report, op.cit., p.364

توظيف المرأة في مؤسسات الوقف الحكومية في الدول الخليجية، فهناك شح في المعلومات عن أعدادهن، كما أن هناك تباينًا في نسبتها إلى إجمالي أعداد العاملين؛ ففي الأمانة العامة للأوقاف في الكويت بلغت نسبة العاملات ما نسبته ٧٨٪ من مجموع العاملين فيها، في الربع الأخير من عام ٢٠٢١م، وهي نسبة عالية تدل على قدرة المرأة على تبوّء الأعمال التنفيذية في الوقف، إذا أتيحت لها الفرصة المناسبة؛ أما الهيئة العامة للأوقاف في السعودية، فقد بلغ عدد الموظفات ٤٢ موظفة من مجموع ٢٦٣ موظفًا في عام ٢٠٢٠م أو ما نسبته ١٦٪ من مجموع الموظفين[1]، علمًا أن الهيئة أنشئت حديثًا في عام ٢٠١٦م، ومن ثم تبدو الحاجة إلى زيادة عدد العاملات في مؤسسات الوقف والخدمات المرتبطة بها، وكذلك زيادة تمثيل المرأة في المؤسسات الوقفية، وبخاصة النظارة على الأوقاف.

المطلب الثالث: الصعوبات والتحديات التي تواجه المرأة الخليجية في تحقيق التمكين الاقتصادي لها

ولتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة الخليجية، لا بد من التعرف على العوائق والتحديات التي تواجهها في سبيل تحقيق ذلك، والتي من أهمها ما يلي:

أ- قلة البرامج الموجهة -من قبل الوقف- نحو الدمج أو التمكين المالي في النظام المالي للدولة، حيث تعاني المرأة الخليجية من عدم قدرتها على الوصول إلى عدد من الخدمات المالية أو المصرفية، وكذلك صعوبة الحصول على التمويل اللازم؛ ومن المبادرات الناجحة التي يمكن محاكاتها، قيام

(١) الهيئة العامة للأوقاف، المملكة العربية السعودية، التقرير السنوي ٢٠٢٠م.

صندوق مشـاريع المرأة العربية في مصـر في أوائل عام ٢٠٢٠م، بالتعاون مع شـركة Paymob، بضم ٢٠٠ امرأة من النسـاء اللاتي يمارسن التجارة، عن طريـق تزويدهـن بالأدوات الرقمية المالية التـي تمكنهن من تتبع معاملات عملائهن بوسـائل أكثر فاعلية، وبشـكل رقمي أو دون اتصال بالإنترنت، مع تزويدهن بمكائن دفع لمنافذ البيع المملوكة لهن[١].

ب- ضعف مؤسسـات المجتمع المدني في الإسـهام في جهود تمكين المرأة، نظـرًا إلى ضعف مواردها المالية[٢]، أو لهشاشـة بنائها المؤسسـي، وفي هذا الإطار يلاحظ حرص المؤسسات الوقفية في الغرب مثل وقفية ولكم (We come Trust) في بريطانيـا على دعم القطاعات الشـعبية والمدنية (Public Engagement)، للاهتمـام بتفعيـل أغـراض الوقف ونشـاطاته المتعددة[٣]؛ وهناك شـبه إجماع على إسـهام مؤسسـات المجتمع المدني مثل الجمعيات النسائية، والجمعيات الخيرية، في تعزيز التمكين للمرأة[٤]، فمثلًا تدعو رؤية ٢٠٣٠م السـعودية إلى تحفيز القطاع غيـر الربحي للعمل على بناء قدرات هـذه الأسـر (المنتجة)، وتمويـل مبادراتهـا[٥]؛ وخلصت إحدى الدراسـات

(١) عمر آيت مختار وجازية حسيني ونبيل بلوطي: آليات تعزيز الشمول المالي الرقمي لتمكين المرأة اقتصاديًا -مشاريع صندوق المرأة العربية نموذجًا، مرجع سابق ص ٢٩١-٣١٠.

(٢) منـور عدنـان نجـم: دور المؤسسـات التنمويـة في تمكـين المرأة الفلسـطينية- دراسـة تحليليـة للخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية في ضوء معايير التمكين ومؤشراتها، مرجع سابق، ص ٢٥٢.

(٣) أسـامة عمر الأشـقر: تطوير المؤسسـة الوقفية الإسـلامية في ضوء التجربة الخيرية الغربية، سلسـلة الدراسات الفائزة في مسابقة الكويت الدولية (١١)، الأمانة العامة للأوقاف، دولة الكويت،١٤٣١هـ(٢٠١٠م)، ص ٧٦ ص ٨٤.

(٤) منـور عدنـان نجـم: دور المؤسسـات التنمويـة في تمكـين المرأة الفلسـطينية- دراسـة تحليليـة للخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية في ضوء معايير التمكين ومؤشراتها، مرجع سابق، ص ٢٤٢.

(٥) تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢١/١١/٥م، والرابط: https://www.vision2030.gov.sa.

الميدانيــة في الأردن إلى أن أصحاب الأعمال راضون عن تشــغيل المرأة التي يجــري تدريبهــا تدريبًا متخصصًا من قبل إحدى مؤسســات المجتمع المدني المتخصصــة، لكون ذلــك يحقق لديهن الثقة بأنفســهن، وكذلك يغرس فيهن الجدية في العمل[١].

هـ - عـدم ملائمة التشريعات والأنظمة، مع أن أحكام الإســلام ودســاتير الــدول-في معظمهــا- ضمنــت حقوقًا متســاوية للرجــل والمــرأة، وبخاصة الاقتصاديــة منها، بما فيها وجود ذمة مالية منفصلة، وحق الإرث، والتعامل المالي، فإن بعض المجتمعات المســلمة تتغلب فيها الأعراف البالية، والعادات الباطلة على هذه الأحكام الشــرعية[٢]، فتبخس المرأة فيها حقوقها المالية، ممــا لا يوفــر لها التمكين الاقتصادي المنشــود؛ ومن حيث التشــريعات التي توفر بيئة مناســبة لتمكين المرأة، وممارســة الأعمال التجارية، فهناك تحسن في التشــريعات الخليجيــة التي تحقق تمكــين المرأة عمومًا، وبمســتوى أقل التمكــين الاقتصادي الذي اقتصــر على المزايا الوظيفيــة، وإجازات الحمل والوضــع، ورعاية الأســرة[٣]؛ وفي هــذا الإطار يقترح بعــض الباحثين: إزالة القيــود عن ممارســة المرأة للأعمال التجارية، مثل عــدم الحاجة إلى الممثل القانونــي، وإمــكان إصدار المرأة لتأشــيرات العمــل، وأي عوائق تمنعها من

(١) أمل الخاروف وســمر الحديدي: مشــروع ازدهار النســاء التنموي وعلاقته بتمكين المرأة الأردنية: دراسة تقويمية، مرجع سابق، ص ٢٦٤.

(2) Ishaq,Nasim; Saeed ,Robina ; Khalid ,Aeman , "Women Empowerment Through Legislation: An Analysis of Editorials and Comics of Pakistani Mainstream English Dailies", Pakistan Social Sciences Review, , Vol. 2(2), , December 2018: 196-208.

(٣) فاتن حسني حوى: الجوانب القانونية للتمكين الاقتصادي للمرأة: دراسة في التشريعات التجارية القطرية والقوانين ذات الصلة، مرجع سابق،ص ٤٠٣.

الحصـول على التمويلات اللازمة[1]، ولم يلاحظ أي جهود للوقف في مجال الإسهام في تطوير التشريعات المناسبة، لتوفير التمكين الاقتصادي للمرأة.

د-عدم توفر التمويل لبرامج التمكين، حيث لوحظ قلة الأوقاف المخصصة للتمكـين، مـع الضعـف في توجيه ريع الأوقـاف نحو نشـاطات تمكين المرأة اقتصاديًـا؛ ومـن النماذج القليلة في تمكين المـرأة اقتصاديًا من ريع الأوقاف المخصصـة لذلـك، مشـروع (عون لـك)، التابـع لجمعية العون المباشـر في الكويت، وهو مشـروع للتمويل الأصغر موجه للسـيدات فقط، وقد أسـس في عـام ٢٠١٥م. وهو مشـروع اقتصادي اجتماعي تنمـوي يعتمد على مبدأ التمويل متناهي الصغر "Microfinance" من ريع الأوقاف المخصصة لهذا الغـرض، حيث يقدم خدمات الإقراض متناهي الصغر للنسـاء، دون اللجوء إلـى الكفـالات التقليدية، أو القروض بفوائد، وينفذ هذا المشـروع حاليًا في ثـلاث دول، حيث يظهـر الجدول ذو الرقم ٢ مجموع القـروض التي قدمها حيث بلغت ٣٤,٥١٣ قرضًا، واسـتفاد منها ١٧٢,٥٦٥ فردًا، ومجموع المبالغ الممنوحـة ٤,٧٣٩,٦٣١ دينـارًا كويتيًـا؛ ويتبنى هذا المشـروع منهج الإقراض الجماعي من خلال المجموعات المتضامنة، التي تتكون من (٣-٥) نساء، بحيث تكون متجانسة في تقارب السكن، وحجم التمويل؛ وكذلك يتبع المشروع نظام القـروض الجماعية المتدرجة التي تـزداد مبالغها مع مرور الوقت، والالتزام بالسـداد، وتمنح القروض للمشـروعات (التجاريـة/ الصناعية/ الخدمية)

(1) Al-Qahtani, Maleeha Mohammed Zaaf;Tarek Tawfik Yousef Alkhateeb;Manal Abdalla Zahed Abdalla;Sahar Abdo Mohamed Elsayed;Eman Mohammed Mohammed Ibrahim; Ghada Shihata Ebrahim Mawad, "The Economic Empowerment Of Saudi Women In The Light Of Saudi Vision 2030", op.cit. p.1276.

التــي تدر الدخل، شــريطة أن تراعى الضوابط الشــرعية، وأنظمة الدولة، مثل: الأشــغال اليدوية، والحرفيــة، والخياطة، والطبــخ، ومكملات الإنتاج، وتجارة المواشــي والدواجن؛ وتشمل المشروعات الحالية شراء أبقار، واقتناء ماعز، ومخابز، وطاحونة، ومزرعة.

الجدول ذو الرقم (٢)

عدد القروض وإجمالي المستفيدين منذ بداية المشروع ٢٠١٥م حتى ٣١/ ١٠/ ٢٠٢١م

الدولة (بداية المشروع)	عدد القروض الممنوحة (النساء المستفيدات)	إجمالي المستفيدين (الأسرة) (بفرض ٥ لكل أسرة)	قيمة القروض دينار كويتي
موريتانيا (٢٠١٧م)	١٢٤٥٦	٦٢،٢٨٠	٢،٧٠٩،٥٥٨
السودان (٢٠١٦م)	١٨٩٧٠	٩٤،٨٥٠	١،٦٥٩،٠٧٣
تونس (٢٠١٥م)	٣٠٨٧	١٥٤٣٥	٣٧١،٠٠٠
المجموع	٣٤٥١٣	١٧٢،٥٦٥	٤،٧٣٩،٦٣١

٥- قلة الأدوات التمويلية التي توفر موارد مالية مســتديمة لتمكين المرأة من خــلال هذه المشــروعات[١] لتدر دخــلًا لها؛ وفي هذا الصدد، أنشــئ برنامج وقفي أطلق عليه الوقف العالمي (Global Wakaf - ACT's Waqf for Micro Business Capital program) في إندونيسيا في عام ٢٠٢٠م، لغرض تمويل المزارعــين الصغار، وتحريرهم من الربا، وأعباء التمويل، بحيث يكون تمويل الوقــف مــن المتبرعين له. كما اقترح إمكان تأســيس محفظــة ذات مخاطر قائمة على الوقف لتمويل المشــروعات الاجتماعية (Waqf-Based Social

(١) سامح عبد الكريم محمود أبو شنب: دور المشروعات الصغيرة في معالجة مشكلتي البطالة والفقر«حالة الأردن»، مرجع سابق،ص ٢٣٤.

Micro Venture Fund)، كما واقترح تنظيمها المالي، وهيكلها التنظيمي[1].

وبناءً على ما جرى تحليله في الفقرات السابقة عن تمكين المرأة وعوائقه في بعض الدول الخليجية، سيأتي تحديد المجالات التي يمكن للوقف الإسهام فيها لتمكين المرأة اقتصاديًا، وذلك في المبحث التالي.

المبحث الرابع: مجالات التمكين الاقتصادي للمرأة في العصر الحديث، وفيه عدة مطالب:

وفيه مطالب، حيث تتفاوت حاجات المرأة من التمكين الاقتصادي في المجتمعات المسلمة، بما فيها المجتمعات الخليجية، بحسب ظروف كل مجتمع، كما تتنوع بحسب مستوى تطور التنمية في كل دولة، وإن من أهم مجالات التمكين الاقتصادي للمرأة في مجتمعاتنا، التي يمكن أن يسهم فيها الوقف، ما يلي:

المطلب الأول: التمكين الرقمي

لكون ذلك يوفر للمرأة آفاقًا جديدة من التوظيف وفرص العمل، مع مراعاة ظروفها، وحاجات أسرتها وبيتها؛ وإن من أبرز مجالاتها التركيز على اكتساب المعرفة عن بعد E-Learning، حيث لوحظت زيادة الفصول التعليمية، والورش التدريبية، والمؤتمرات والاجتماعات إلخ...[2] التي تناولت

(1) Hamber, Norliana and Haneef, Mohamed, "Waqf-Based Social Micro Venture Fund: A Proposal for the Malay-Muslim Community in Singapore", Journal of King Abdulaziz University: Islamic Economics, Vol. 30(1),2017:37-60, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3057588.

(2) Basilaia, G., Dgebuadze, M., Kantaria, M., & Chokhonelidze, G. , "Replacing the Classic Learning Form at Universities as an Immediate Response to the COVID-19 Virus Infection in Georgia", International Journal for Research in Applied Science and Engineering Technology (IJRASET), Vol.8(3), 2020:101-108. Retrieved on 16 June 2020 from https://doi.org/10.22214/ijraset.2020.3021.

قضايا مختلفة، مما يوفر فرصًا متزايدة للمرأة أن تستفيد منها، وتزيد تعليمها ومهاراتها، دون المساس بظروفها العائلية، أو التزاماتها المنزلية؛ ويحقق التطور التكنولوجي زيادة فرص توظيف المرأة من خلال العمل عن بعد، وزيادة مهاراتها ووعيها، من خلال التعليم عن بعد، كما يمكن الإسهام في تكوين مجموعات متجانسة من عدد من النساء، لتأدية أعمال رقمية (ICTs) ذات طابع تجاري، وتوفير التمويل اللازم لها، والترتيبات اللوجستية والتنظيمية، وشراء الأجهزة والآلات؛ كما يمكن للوقف أن يقوم باستخدام التكنولوجيا في إبراز النساء المبدعات ممن لديهن أفكار أو مشروعات رائدة، وذلك بنشرها على نطاق واسع، وبكلفة أقل، ودون حاجة إلى وجودهن الفعلي؛ وتدعم رؤية ٢٠٣٠م السعودية الأسر المنتجة التي أتاحت لها وسائل التواصل الحديثة واستخدام التكنولوجيا، فرصًا تسويقية واسعة [١].

المطلب الثاني: التدريب والتأهيل

حيث تحتاج المرأة لتحقيق التمكين الاقتصادي لها، إلى اكتساب عدد من المهارات التي تؤهلها لطرق سوق العمل، مثل: مهارات التحاور والتواصل، ومهارات الحاسوب، ووسائط المعرفة، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في التسويق، وتدريبها وتشجيعها على الدخول في المبادرات التجارية، وعلى غشيان أسواق العمل بأنواعه؛ ومن الدورات المفيدة لتمكين المرأة للعمل في الأردن: التعامل النفسي والتربوي مع الأطفال للعمل في حاضنات الأطفال، وإعداد وتحضير الطعام للعمل في المطاعم، وتطوير منتجات بيتية، ومهارات رعاية المسنين للعمل معهم، وغيرها من الدورات التي تؤهلهن للعمل في

(١) جرى الاطلاع بتاريخ ٢٠٢١/١١/٥م، والرابط: https://www.vision2030.gov.sa.

المجالات التي تناسبهم.

ولضمان نجاح المرأة في مجال الأعمال والمشروعات التنافسية، لا بد من رعاية تطورها وتوجيهها من خلال حاضنات الأعمال؛ وتبرز دراسة أمل الخاروف وريما مسعود: أهمية حاضنات الأعمال في توفير التمويل، وتخفيض تكلفة التأسيس لمشروعات المرأة، مع الحاجة إلى توفير الخدمات الأخرى، مثل: التدريب والاستشارة، وتشكيل فرق عمل، داعمة لتبادل الخبرات العملية بصورة منتظمة[١]؛ كما تدعو رؤية ٢٠٣٠ السعودية إلى إنشاء حاضنات الأعمال، ومؤسسات التدريب، وصناديق رأس المال الجريء المتخصصة لمساعدة رواد الأعمال، مع قيام المؤسسات المتخصصة بتسويق المنتجات داخل السعودية وخارجها[٢]. كما أسست قطر حاضنة قطر للأعمال في عام ٢٠١٤م، حيث كان لها أثر واضح في زيادة نسبة النساء اللواتي يمارسن الأعمال التجارية[٣].

المطلب الثالث: المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر

حيث إنها إحدى الحلول الأساسية لتمكين المرأة اقتصاديًا، وذلك:

أ- بتوفير التمويلات اللازمة.

ب- تأسيس المؤسسات التي ترعى هذه المشروعات، وتوفر لها الدعم الفني المطلوب، مع إبراز النماذج الناجحة من التمكين الاقتصادي للمرأة؛

(١) أمل الخاروف وريما مسعود: دور حاضنات الأعمال الموجودة في ملتقى سيدات الأعمال والمهن في تمكين المرأة لتأسيس مشروعها الاقتصادي، مرجع سابق، ص١١٠-١١٢.

(٢) تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢١/١١/٥م، والرابط: https://www.vision2030.gov.sa

(٣) فاتن حسني حوى: الجوانب القانونية للتمكين الاقتصادي للمرأة: دراسة في التشريعات التجارية القطرية والقوانين ذات الصلة، مرجع سابق، ص ٤١٦.

كما يشمل ذلك إنشاء حاضنات لهذه المشاريع.

جـ- توفر التدريب والتأهيل.

د-مهارات إدارة المشروعات.

هـ- تنظيم المعارض المتخصصة لترويج وتسويق المنتجات. **و-**تشكيل مجموعات عمل داعمة لتبادل الممارسات الحميدة.

ز-توفير دراسات الجدوى الاقتصادية.

حـ-المستندات الأساسية المطلوبة من مؤسسات التمويل. **ر-**توفير الكفيل المالي أو الأصول ضمانًا للتمويل الممنوح.

ولأهمية هذه الوسيلة جعلت من أهداف رؤية ٢٠٣٠م السعودية، ارتفاع إسهام المنشأت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي من ٢٠٪ إلى ٣٥٪ [١]، حيث تأسست الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لتحقيق ذلك؛ وفي هذا الإطار تنامت الجهود الدولية والمحلية في دعم المشروعات متناهية الصغر الموجهة إلى المرأة، وخصصت لها التمويلات اللازمة، خاصة في دول آسيا، مثل: الهند وبنغلاديش والباكستان[٢]، نظرًا إلى تأثيرها الجلي في تمكين المرأة اقتصاديًا.

المطلب الرابع: التعاون في تمويل وتنفيذ برامج التمكين الاقتصادي

حيث إن هناك عدة أساليب تعاونية في هذا المجال، يستطيع الوقف من خلالها، تحقيق تمكين المرأة اقتصاديًا، من أهمها الشراكات التي هي عمل

(١) تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢١/١١/٥م، والرابط: https://www.vision2030.sa.gov.

(2) Swapna, K, "Impact of Microfinance on Women Entrepreneurship", International Journal of Business Administration and Management., Vol. 7(1) ,2017:229-241, ISSN 2278-3660; Bateman, Milford, "Microfinance in Rural Development Finance Policy and Practice", Journal of Agrarian Change, Vol.12,2012: 587-600. https://doi.org/10.1111/j.1471-0366.2012.00376.x

مشـترك بين عدة جهـات تجمعها غايات متقاربة، وتُوزّع مسـؤوليات العمل بينهم كل فيما يحسـنه؛ ومع انتشار الشـراكات في أساليب عمل المؤسسات الخيرية في الغرب، ولكنها ما تزال دون المستوى المنشود في مؤسسات الوقف في دولنـا، حيـث إن هنـاك عددًا مـن المعوقات، مـن أبرزها: غيـاب العمل المؤسسـي[1]؛ وأسلوب الشراكات الاسـتراتيجية يعدّ أسلوبًا مجربًا وفعالًا في تحقيـق النتائج بين الجهـات المهتمة بقضية محددة، ويزداد الأمر أهمية إذا كان الوقف لا يستطيع الوصول إلى المجتمعات المحلية، مما يتطلب الاستعانة بمؤسسات المجتمع المدني النشطة هناك[2]، حيث أثبتت الجمعيات النسائية أنّ لها أثرًا واضحًا في تنمية مهارات المجتمع المحلي الذي تعمل فيه، خاصة في الأرياف[3]، نظرًا إلى مرونتها في الاستجابة لحاجات المجتمع الذي تعيشه، ولقربها من الفئات المستهدفة.

والعمل بالشـراكة الاسـتراتيجية مع مؤسسـات المجتمع المدني المرتبطة بحاجات المرأة يحقق تطبيق مبدأ (التنمية التشاركية) (Participatory D – velopment)، وهـو أحد مداخلات المؤسسـات التنموية في تشـجيع الفئات الضعيفة مثل النسـاء لبيان احتياجاتهن، وكذا توجيه اتجاهات المشـروعات لخدمتهن، وتحديد النشاطات الاقتصادية التي يمكن أن تحقق لهن التمكين المأمول؛ ومن فوائد الشـراكات الاسـتفادة من المنح والمساعدات المالية التي

(١) عبدالرحيم نصر أحمد جودة: شراكات الأوقاف مع الجهات الربحيّة، مجلة وقف، العدد الثاني، ذو الحجة ١٤٤١هـ (يوليو ٢٠٢٠م)، ص ص٢٤٦-٢٥١.

(٢) سامح عبد الكريم محمود أبو شنب: دور المشروعات الصغيرة في معالجة مشكلتي البطالة والفقر"حالة الأردن"، مرجع سابق، ص٢٣١.

(٣) منـور عدنـان نجـم: دور المؤسسـات التنمويـة في تمكـين المرأة الفلسـطينية- دراسـة تحليليـة للخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية في ضوء معايير التمكين ومؤشراتها، مرجع سابق، ص ٢٥١.

تخصص لرفع مستوى تمكين المرأة، والتي توفرها معظم المؤسسات التنموية الدولية، كالبنك الدولي، كما حرصت بعض المؤسسات الإنمائية الدولية على أن تجعل أحد مقاييس أو معايير التنمية البشرية للدول مدى تمكين المرأة في مجالات معينة[١]؛ ومن فوائد شراكة الوقف مع تلك المؤسسات التنموية الدولية، هي: ١-إمكان توجيه مسار المساعدات المقدمة منها لتشمل شريحة أكبر من النساء بدلًا من احتكارها على فئة معينة محدودة. ٢- مساعدة تلك المؤسسات على فهم طبيعة المجتمعات الإسلامية، وتطوير المداخلات المناسبة لتمكين المرأة اقتصاديًا.

والشراكات الاستراتيجية مع الجهات الحكومية، والقطاع الخاص والمؤسسات الفاعلة في المجتمع المدني، هو: أمر أساسي في تمكين المرأة اقتصاديًا[٢]، وهي لا تتحقق فعليًا إلا بحسن اختيارها، كما أن الشراكات معها تحقق توعية المرأة اقتصاديًا، نظرًا إلى تخصصها في فهم حاجات المرأة والقرب منها، في مجتمعاتها المحلية، فمن الأمثلة الحديثة: إشهار جمعية المرأة القطرية للوعي الاقتصادي والاستثماري في عام ٢٠١٨م[٣].

المبحث الخامس: آفاق التمكين الاقتصادي

بعد استعراض أبرز عوامل التغيير والتأثير في المستقبل، التي تبرز الأثر المرجو من الوقف في التمكين الاقتصادي للمرأة، مع وجود بعض التحديات

(1) United Nations Development Programmed (UNDP), Gender Equality Strategy 2020 Annual Report, op.cit.

(٢) منور عدنان نجم: دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية- دراسة تحليلية للخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية في ضوء معايير التمكين ومؤشراتها، مرجع سابق، ص٢٧٢.

(٣) فاتن حسني حوى: الجوانب القانونية للتمكين الاقتصادي للمرأة: دراسة في التشريعات التجارية القطرية والقوانين ذات الصلة، مرجع سابق، ص ٤٣١.

نحو تحقيق هذا الأمر، كما سبق توضيحه في الفقرات السابقة، فقد يكون من المناسب استشراف آفاق تمكين المرأة اقتصاديًا، من خلال توصيات محددة يقوم بها الوقف، من أهمها ما يلي:

(١) **تطوير رؤية واضحة واستراتيجية شاملة للتمكين لمؤسسة الوقف**: بما يحقق المواءمة ما بين الموارد المتاحة لمؤسسة الوقف وما بين تطبيق برامج التمكين الاقتصادي للمرأة، بما يتفق مع الأحكام الشرعية؛ ويمكن لمؤسسات الوقف من خلال الدراسات الاستشارية، أو من خلال المؤتمرات المتخصصة، وتطوير استراتيجية لتحديد أفضل الأساليب لتحقيق تمكين المرأة اقتصاديًا، بحيث تكون متكاملة مع رؤية الدولة واستراتيجيتها، وبما يحقق الشراكة مع الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص والمشترك؛ كما يمكن القيام بالبحوث العلمية، لتحديد أوليات التمكين الاقتصادي المناسبة للمرأة في كل المجالات؛ وأهمية الاستراتيجية تنبع من أثرها في توجيه الموارد الوقفية المتاحة، نحو توسيع فرص الكسب والعمل أمام المرأة وتمكينها اقتصاديًا، مع الالتزام بالأحكام الشرعية وقيم المجتمع، وتشجيع المبادرات في المجالات المستهدفة.

(٢) **زيادة المستوى التعليمي**: مع أن زيادة المستوى التعليمي يعدّ أفضل الوسائل لتمكين المرأة من جميع الجوانب عامة، والاقتصادية خاصة، إلا أنه عبء ينوء بالعصبة أولي القوة في الأوقاف، نظرًا إلى عظم الموارد المالية المطلوبة، التي قد تستغرق جميع ريع الوقف، ولكن مع ذلك يمكن أن يكون للوقف إسهام أكثر تأثيرًا في تمكين المرأة اقتصاديًا في الشقِّ التعليمي، من خلال التركيز على تزويدها بالمهارات التي تمكنها من ولوج قطاع الأعمال،

مثـل: مهارات إدارة المشـروعات الصغيـرة، وكذلك تزويدهـا بالمعرفة التي يحتاج إليها سـوق العمل ولا توفرها المؤسسـات التعليمية، مثل: الشـهادات العملية المتخصصة، والمهارات التقنية.

(٣) تطويـر القـدرة التنافسيـة للمـرأة، وقدرتها علـى التعامل مع آليـات السوق:

وذلك من خلال قيام الوقف بمساعدتها في طريقة التعامل مع آليات السوق، وبيئة ممارسـة الأعمال، وإزالة القيود على شـغل المرأة للأعمال التجارية المناسبة لها، وتزويدها بالمؤهلات الملائمة؛ ويشمل ذلك توجيه المرأة نحو اقتناص فرص العمل المناسبة، من خلال تدريبها على القدرات المناسبة، للتقدم للوظائف، مثل: مهارات المقابلات الشـخصية، وإعداد السـيرة الذاتية، ومهـارات التواصل والحوار؛ كما يشمل ذلك: تمكين المرأة من الشمول المالي الرقمي، وتوفير التمويل المناسب لها، كما سيأتي بيانه؛ ولتحقيق ذلك يمكن للوقف توفير بيئة مناسبة لتمكين المرأة من ولوج الأعمال التجارية، وتشجيع النساء المبادرات؛ ومن التجارب الناجحة: مشروع ازدهار النساء (جمعية الأسر التنموية) في الأردن التي تسعى إلى تمكين المرأة من العمل في قطاع الخدمات، مثل: المستشفيات، والفنادق، والمدارس، والحضانات، من خلال تزويدهن بالمهارات اللازمة بالتدريب المتخصص؛ حيث أثبت رضا الشركات عـن النسـاء اللاتي جرى توظيفهن من خلال هذه المشـروعات بعـد تدريبهن[1].

ومـن التجـارب الناجحة: صندوق مشـاريع المـرأة العربيـة، وهو برنامج إقليمي ممول من وزارة التنمية الدولية البريطانية والبنك الإسلامي للتنمية، على مدار خمس سـنوات (٢٠١٥-٢٠٢٠) بقيمة ١٠ملايين جنيه إسترليني،

(١) أمل الخاروف وسـمر الحديدي: مشـروع ازدهار النسـاء التنموي وعلاقته بتمكين المرأة الأردنية: دراسة تقويمية، مرجع سابق، ص ٢٤١.

حيث قام بعدد من المشـروعات، لتحسـين إمكان حصول المرأة الفقيرة على التمويل، والوصول إلى الأسـواق في مناطق محددة في الدول العربية[١]؛ ومن ذلك قيام الصندوق في مصر بالشـراكة مع شـركة تساهيل للتمويل متناهي الصغر، وهي شـركة مالية رائدة، تتميز بأن ٨٠ ٪ من عملائها من النسـاء اللاتـي ينشـطن في التجارة، اكتسـبن التدريب والتثقيـف المالي من خلال شبكة فروع الشركة، حيث جرى تدريب ١٦٠٠ منهن على المهارات الأساسية للعمل التجاري[٢]، كما شـمل ذلك الدمج المالـي (Financial Inclusion)[٣]، الذي سيأتي في الفقرات الآتية تفصيلًا.

(٤) **الدمج أو التمكين المالي** (Financial Inclusion): وهـو أحـد الأسـاليب في تمكين المرأة في الجوانب الاقتصادية[٤]، ويمكن للوقف لتحقيق التمكـين المالي، القيام بتنفيذ عدد من المبـادرات التي تحقق التوعية المالية والاسـتثمارية، وطريقـة إدارة الأصـول الشـخصية، وتشـجيع الابتـكار في الاقتصاد الرقمي، وتشـجيع المشـروعات الناتجة عنه، وتسـهيل اسـتخدام الأسـاليب التمويلية المتوافرة، والمناسبة، وذات الجودة، وزيادة المنافذ المالية المتاحة، والقدرة على الحصول على الهويات الرقمية العالمية؛ كما يشمل ذلك

(١) عمر آيت مختار وجازية حسيني ونبيل بلوطي: آليات تعزيز الشمول المالي الرقمي لتمكين المرأة اقتصاديًا -مشاريع صندوق المرأة العربية نموذجًا، مرجع سابق، ص ٢٩١-٣١٠.

(٢) عمر آيت مختار وجازية حسيني ونبيل بلوطي: آليات تعزيز الشمول المالي الرقمي لتمكين المرأة اقتصاديًا -مشاريع صندوق المرأة العربية نموذجًا، مرجع سابق، ص ٢٩١-٣١٠.

(3) The World Bank, Women Economic Empowerment Study, op.cit.

(4) The World Bank, Women Economic Empowerment Study, op.cit.,p.21; Fareed, Fozan; Mabel Gabriel; Patrick Lenain; Julien Reynaud, “Financial Inclusion and Women Entrepreneurship: Evidence from Mexico”, OECD Economics Department Working Papers No. 1411,2017.

تسـهيل الوصول إلى الخدمات المالية، كفتح الحسـابات البنكية، والخدمات غيـر المالية، كالاستشـارات، والتدريـب، والتأمين، وكذلـك خدمات الدفع، والتحويـل، وتوفيـر أدوات مالية مبتكرة لتشـجيع المرأة علـى إدارة أموالها بتكاليف مناسبة.

ومن أسـاليب الدمج المالي التي يمكن للوقف الإسـهام فيها: ١-تشـجيع الادخـار لدى المرأة بالأسـاليب المجربـة والتوعية بذلك. ٢-الاسـتفادة من التجارة الإلكترونية، ٣-اسـتخدام وسـائل التواصـل الحديثة. ٤-التطبيقات الهاتفيـة. ٥-المنصـات الإلكترونية في تنفيـذ المعاملات المصرفية وتسـويق المنتجـات؛ ومن المجالات الرحبة لإسـهام الوقف في إدمـاج المرأة اقتصاديًا: زيادة إمكان حصولها على التمويلات المالية اللازمة لبدء أعمالها وأنشطتها التجاريـة أو الزراعية، من خلال توفير صناديـق تمويلية متخصصة، ودعم المؤسسات المالية التي تسهل وصول المرأة إلى النظام المصرفي.

(٥) زيـادة القدرة المؤسسيـة لمؤسسات المجتمع المدني: فمن الأمور المهمة في تمكـين المـرأة اقتصاديًا تطوير القدرة والبناء المؤسسـي لمؤسسـات المجتمع المدني العاملة في نشاطات تمكين المرأة، بحيث تكون قادرة على تنفيذ برامج تشاركية شاملة لتمكين المرأة في جميع الجوانب الاقتصادية والتجارية، حيث لوحظ هشاشـة بنائها المؤسسـي، وعدم قدرتها على تنفيذ برامج التمكين؛ ويصبح الأمر أكثر أهمية إذا كانت هذه المؤسسات تعمل على المستوى المحلي أو الريفـي، حيث يكون نجاحها أكثر تأثيرًا، ولتحقيق ذلك يمكن توجيه جزء مـن مـوارد الوقف نحو رفع القدرات المؤسسـية لمؤسسـات المجتمع المدني المهتمة بتمكين المرأة اقتصاديًا، وذلك لزيادة فاعلية برامجها؛ ومن المجالات

التي يجري التركيز عليها لزيادة القدرة المؤسسية ما يلي: **أ-**مراجعة غايات المؤسسة وسياساتها نحو برامج التمكين. **ب-**تطبيق الشفافية والحوكمة. **جـ-** تشجيع استخدام التكنولوجيا. **د-**توفير المساعدة الفنية والخبراء. **هـ-**تطوير الهيكل التنظيمي. **و-**توفير التدريب والتأهيل للعاملين في المؤسسة. **ز-**تعزيز الإنتاجية وإدارة المخاطر. **حـ-**الإسهام في الاستدامة المالية للمؤسسة على التجارب الحديثة في التمكين وأفضل الممارسات الحميدة.

(٦) **تشجيع النشاطات التي تدر عائدًا بأنواعها**، حيث إن ذلك يوفر فرصًا عظيمة لتمكين المرأة اقتصاديًا دون التفريط في رعايتها لأسرتها. ولتحقيق ذلك يمكن للوقف توفير الأدوات التمويلية المناسبة لتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، والمشروعات الأسرية الإنتاجية، التي يمكن أداؤها في محيط المنزل، أو المنطقة السكنية؛ كما يمكن إنشاء نظام متكامل لتشجيع الصناعات المنزلية، وتقليل الكلفة الاقتصادية لتكوينها، والإسهام في إلغاء القيود التشريعية والروتينية عليها، مع توفير التمويلات اللازمة لها؛ كما يمكن للوقف أن يقوم بإنشاء حاضنات أعمال لهذه المشروعات، لترويج وتسويق منتجات المشروعات الصغيرة من خلال منصة إلكترونية موحدة، كما يمكن للوقف أن يسهم في حل الصعوبات التي تواجه المرأة في البدء في هذه المشاريع، ومنها: توفير المساندة لإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية، وتأمين الوثائق المطلوبة من مؤسسات التمويل، وإيجاد الحلول لتوفير الكفيل المالي أو الأصول وجعلها ضمانًا، وتوفير التدريب والتأهيل العملي لإدارة المشروعات؛ أما الأساليب الحديثة في تكوين مجموعات نسائية متجانسة تمارس نشاطات تجارية، فيمكن أن يكون للوقف جهدٌ في تمويل تنظيم هذه

المجموعات، وتوفير التسهيلات اللازمة لاجتماعاتها.

(٧) حسن استخدام التكنولوجيا، والتحول الرقمي، ووسائل التواصل الاجتماعي: وذلك بتوجيه المرأة نحو الاستفادة من التطور الكبير في الوسائل التكنولوجية، والثورة في وسائل التواصل الاجتماعي، وتنمية مهاراتها؛ ويمكن للوقف إسهام في توفير برامج تدريبية لتنمية مهارات الحاسوب ووسائط المعرفة، وكذلك استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، خاصة في التسويق؛ كما يمكن للوقف الإسهام في تنظيم مجموعات من النساء لتنفيذ أعمال رقمية ذات عائد، في مجال إدخال البيانات، وتعليم الكمبيوتر، وتطوير التطبيقات؛ كما يمكن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لنشر الوعي بقضايا تمكين المرأة،، وكذا تكوين شبكة من النساء العاملات والمتخصصات لتبادل التجارب، وأفضل الأساليب المؤسسية في تمكين المرأة اقتصاديًا، ومن أمثلة استخدام التكنولوجيا قيام صندوق مشاريع المرأة العربية في مصر بالشراكة مع شركة تساهيل للتمويل متناهي الصغر، التي تركز على العميلات من النساء، بإنشاء رصيدي، وهي شركة الدفع الإلكتروني لزيادة شمول النساء المالي الرقمي[1].

(٨) زيادة التشريعات الملائمة لحفظ حقوق المرأة المالية، وزيادة مشاركتها في الشؤون الاقتصادية: حيث يمكن للوقف أن يسهم في تصميم وتمويل برامج توفر الاستشارات القانونية، لمساعدة المرأة في الحصول على حقوقها الشرعية والقانونية، بما فيها التعريف بحقوقها الشرعية المالية، وكذلك استقلاليتها الاقتصادية، وكذلك التركيز على تحقيق العدالة بين المرأة

(١) عمر آيت مختار وجازية حسيني ونبيل بلوطي: آليات تعزيز الشمول المالي الرقمي لتمكين المرأة اقتصاديًا- مشاريع صندوق المرأة العربية نموذجًا، مرجع سابق، ص٢٩١-٣١٠.

والرجل في تشـريعات حقوق الملكية، ومنـع التمييز في الأجور أو المزايا؛ كما يمكن للوقف من خلال إعداد الدراسات القانونية، اقتراح إصدار التشريعات الوظيفية المناسبة، التي تزيد من إسهاماتها في قوة العمل وتحقق المساواة في الأجور والرواتب وتبوّء المناصب المناسبة للمرأة.

ومن أمثلة التشـريعات المشجعة لعمل المرأة ضمن بيئتها الطبيعية: سماح التشريع القطري للمحال التجارية والصناعية، ضمن ضوابط وشروط معينة، بمزاولـة الأعمـال التجارية من المنازل[1]، ومن التشـريعات: تسـهيل تبوئها للمناصب المناسـبة لها في الأجهزة الحكومية أو القطاع الخاص؛ كما يمكن للوقف أن ينشـىء برامج أو منصات لتشـجيع القيادات النسائية وتأهيلهن، ومـن أمثلة ذلك: إنشـاء المنصة الوطنية للقيادات النسـائية في السـعودية، وترشيح القيادات لمناصب قيادية أو مجال الإدارة، أو وفود رسمية[2].

(٩) الاستفـادة من الممارسات الحميدة، والأساليـب الناجعة في تمكين المرأة:

مع أنه قد ذكرت بعض الأسـاليب المسـتخدمة في تمكين المرأة اقتصاديًا في دولنا، إلا أن هناك عددًا منها لم يستخدم ولم يطبّق إلا في نطاق ضيق، مثل: إمكان تأسـيس محفظة ذات مخاطر قائمة على الوقف لتمويل المشـروعات الاجتماعية لتأدية أعمال رقمية (ICTs) ذات طابع تجاري، وتطبيق الأساليب السـلوكية (Mind Behavior and Development)، وأسـلوب مجموعـات المسـاندة الذاتية(Self Help Group) أو اختصارًا (SHGs)، ويمكن للوقف تمويل مؤتمرات لتبادل التجارب الناجحة في المجتمعات الأخرى التي أسهمت

(١) فاتن حسني حوى: الجوانب القانونية للتمكين الاقتصادي للمرأة: دراسة في التشريعات التجارية القطرية والقوانين ذات الصلة، مرجع سابق، ص٤١٧.

(٢) جرى الاطلاع عليه في ٢٠٢١/١١/١٧، ورابط الموقع: https://hrsd.gov.sa › services

في تمكين المرأة اقتصاديًا، أو القيام بزيارات ميدانية، واستقدام خبراء من تلك الدول والمؤسسات المتميزة.

(١٠) **توفير التمويلات اللازمة لتنفيذ برامج التمكين:** يلاحظ أن عددًا من برامج التمكين للمرأة التي تنفذها مؤسسات المجتمع المدني، تعاني من شح التمويل[١]، ولتوفير التمويلات اللازمة لمشروعات تمكين المرأة اقتصاديًا من خلال الوقف، اقتُرِحَ عدد من الأساليب التمويلية، منها: إنشاء منظومة شبكية لهياكل الوقف الأصغر[٢]، ولنجاح هذه الشبكة لا بد من ١- وجود تشريع واضح تنظيمي لها. ٢- وجود شبكة فاعلة للإنترنت. ٣- توفر الحوكمة والشفافية. ٤- استدامة التمويل.٥- نشر الوعي بها[٣]. كما يمكن للوقف: المبادرة بتوفير التمويل باستخدام منصات التمويل الجماعي (Crowd funding) وقفًا جماعيًا، كما يمكن للوقف: أن يوفر تمويلًا مماثلًا لكل مبلغ تقوم المجموعة النسائية بتجميعه لصالح المشروعات الصغيرة (Matching Fund) تمكينًا لهن، كما يمكن أن يقوم الوقف بالإسهام في صناديق رأس المال الجريء المتخصصة لمساعدة رائدات الأعمال من النساء، ولكن تظل جميعها أساليب تمويلية لم تُجرّب في واقع أكبر، أو على مستوى واسع، كما لم تُحلّل ثمارها، ونتائج أعمالها.

(١) منور عدنان نجم: دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية- دراسة تحليلية للخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية في ضوء معايير التمكين ومؤشراتها، مرجع سابق، ص٢٥٢؛ سامح عبد الكريم محمود أبو شنب: دور المشروعات الصغيرة في معالجة مشكلتي البطالة والفقر«حالة الأردن»، مرجع سابق،ص٢٣٥.

(٢) رحيم حسين: نحو تطوير نظام شبكي للوقف الإسلامي المتناهي الصغر: الآليات والأدوات صياغة منهجية ونمذجية، مرجع سابق، ص٣٩-٨٨.

(3) Thaker ,Mohd Thas, M.A.B. , "A qualitative inquiry into cash waqf model as a source of financing for micro enterprises", ISRA International Journal of Islamic Finance, Vol. 10(1),2018: 19-35. https://doi.org/10.1108/IJIF-07-2017-0013

الخاتمة

هـدف البحـث إلى إبـراز أهمية إسـهام الوقف في التمكـين الاقتصادي للمـرأة، ومرونة موارده في تحقيق ذلك، وأهـم المنافع والفوائد المترتبة على ذلك وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة، وقد سعى البحث إلى تحديد أبرز عوائق عدم تمكين المرأة المسـلمة اقتصاديًا، وكان من أهمها: ضعف مستوى التعليم، والأعراف والعادات المقيدة، وعدم توافر التشـريعات الملائمة، وقلة الاسـتفادة من التغييـرات الإيجابية في بيئـة العمـل والتكنولوجيا، وضعف مؤسسـات المجتمـع المدني؛ ثم حلـل البحث اتجاهات التغييـر والتطوير في العالم، وأثرها في تسارع زيادة تمكين المرأة اقتصاديًا، واتضح أنّ من أكثرها تأثيرًا: تنامي فرص العمل، والتطور التكنولوجي والتحول الرقمي، والتركيز على التدريب والتأهيل، والاهتمام بالمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

وخلص البحث إلى أبرز التوصيات التي يمكن للوقف من خلالها أن يعزز تمكين المرأة اقتصاديًا، ومنها:

(١) تطوير رؤية واضحة واستراتيجية شاملة لمؤسسة الوقف للتمكين.

(٢) تطوير القدرة التنافسية للمرأة، والتعامل مع آليات سوق السوق.

(٣) الدمج أو التمكين المالي.

(٤) تشجيع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

(٥) تكوين شراكات اسـتراتيجية مع مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة وزيادة قدرتها المؤسسية.

(٦) الاسـتفادة مـن الممارسـات الحميدة، والأسـاليب الناجعة في تمكين

المرأة اقتصاديا.

(٧) توفير التمويل لبرامج التمكين.

ولذا نحتاج إلى إعمال الفكر بحثًا وتطويرًا، لوسائل وأساليب تطبيقية يسهم فيها الوقف -كما اقترح الباحث في هذا البحث-، تؤدي إلى تمكين المرأة اقتصاديًا، وتمكنها من تحقيق رسالتها في الحياة، وتنمية أسرتها ومجتمعها بما يتفق مع الأحكام الشرعية.

المراجع العربية:

(١) أبو شنب، سامح عبد الكريم محمود. «دور المشروعات الصغيرة في معالجة مشكلتي البطالة والفقر»حالة الأردن»، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد ١٢(٢)، ١٤٣٧هـ (٢٠١٦م):٢١٥-٢٣٨.

(٢) ابن شلهوب، هيفاء عبد الرحمن. «أبعاد تمكين المرأة السعودية»، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد ٣٣، العدد ٧٠، ديسمبر ٢٠١٧م:١٢٤١-١٣١٩. http://repository.nauss.edu.sa/123456789/65426.

(٣) باموك، شوكت. التأريخ المالي للدولة العثمانية، ترجمة عبداللطيف الحارس، دار المدار الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٥ م.

(٤) تقرير جني،٢٠٢٠م. تمويل لاستدامة التنمية: حكاية انطلاقة والنمو،٢٠١٧-٢٠٢٠، مؤسسة سليمان بن عبدالعزيز الراجحي للتمويل التنموي، الدمام، ٢٠٢١م.

(٥) جودة، عبدالرحيم نصر أحمد.» شراكات الأوقاف مع الجهات الربحيّة»، مجلة وقف، العدد الثاني، ذو الحجة ١٤٤١هـ (يوليو ٢٠٢٠م):١٩٤-٢٦٦.

(٦) حسين، رحيم. "نحو تطوير نظام شبكي للوقف الإسلامي المتناهي في الصغر: الآليات والأدوات صياغة منهجية ونموذجية"،

AQU Journal of Islamic Economics, Vol. 1 No. 1, pp. 39-88 (June 2021) DOI:10.52747/aqujie.1.1.18

E-ISSN 2788-5550 / ISSN 2788-5542

(7) حوي، فاتن حسني." الجوانب القانونية للتمكين الاقتصادي للمرأة: دراسة في التشريعات التجارية القطرية والقوانين ذات الصلة"، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد ٣، السنة السابعة، العدد التسلسلي (٢٧)، محرم ١٤٤١هـ (سبتمبر ٢٠١٩م):٣٩٧-٤٤٠.

(٨) الخـاروف والحديدي، أمل الخاروف وسـمر الحديدي. "مشـروع ازدهار النسـاء التنموي وعلاقته بتمكين المرأة الأردنية: دراسة تقويمية"، مجلة دراسـات العلوم الإنسـانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، المجلد (٣٨)، العدد(١)،٢٠١١م:٢٤٠-٢٦٧.

(٩) الخاروف ومسـعود، أمل الخاروف وريما مسـعود. "دور حاضنات الأعمـال الموجـودة في ملتقى سـيدات الأعمـال والمهن في تمكـين المرأة لتأسـيس مشروعها الاقتصادي"، أبحاث جامعة اليرموك (سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية)، ٢٠١٧م:٨٩-١١٩.

(١٠) الأرنـاؤوط، محمـد موفـق. "الوقـف في الدولـة العثمانيـة: قـراءة معاصـرة"، مجلـة أوقـاف، العـدد ٣، السـنة الثانيـة، رمضان١٤٢٣هـ(نوفمبر٢٠٠٢م):٤٧-٨٢.

(١١) رمضان، مصطفى أحمد. "دور المرأة في النشـاط الاقتصادي في النصـف الثاني مـن القرن ١٨"، من أبحاث المؤتمـر الدولي حول التأريخ الاقتصادي للمسلمين، جامعة الأزهر، ١٤١٨هـ (١٩٩٨م).

(١٢) سليم، فايزة محمد عبد المنعم. "دور الجمعيات الأهلية النسائية في تمكـين المـرأة المصرية: دراسـة تحليلية لبعض النماذج"، دراسـات في

التنمية والمجتمع، العدد(٦)، ٩:٢٠١٦-٢٥. https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/148/3/2/135191.

(١٣) شرفا، ليالي هاني خالد. دور مواقع التواصل الاجتماعي في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصاديًا واجتماعيًا في محافظة طولكرم- فيسبوك نموذجًا، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ٢٠١٨م.

(١٤) الأشقر، أسامة عمر. تطوير المؤسسة الوقفية الإسلامية في ضوء التجربة الخيرية الغربية، سلسلة الدراسات الفائزة في مسابقة الكويت الدولية (١١)، الأمانة العامة للأوقاف، دولة الكويت،١٤٣١هـ (٢٠١٠م).

(١٥) عبدالعال، منى طلعت محمود. فاعلية مؤسسات التمويل الصغيرة في تمكين المرأة اقتصاديًا في محافظة طولكرم من وجهه نظر مدراء المؤسسات والمستفيدات، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ٢٠١٦م.

(١٦) العجمي، نوف. "تحديات تمكين المرأة الكويتية في ضوء التغيرات السياسية الحالية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد(٣)، المجلد الأول، سبتمبر ٢٠١٧م:٦٢-٨٦.

(١٧) عفيفي، محمد. الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩١م.

(١٨) القحطاني، منى بنت حسين آل سيلان. "أوقاف المرأة المسلمة في الأندلس وأثرها الحضاري في العصر الأموي ١٣٨-٤٢٢هـ/٧٥٦-١٠٣١م)"، حوليات كلية اللغة العربية بنين بجرجا- جامعة الأزهر، العدد

(٢١)ج ٣، للعام ١٤٣٨ه/٢٠١٧م: ص ص ٢٧٤٩-٢٨٠٢.

(١٩) كاظـم، ثائر رحيم.» معوقات تمكين المـرأة في المجتمع العراقي، دراسة ميدانية في جامعة القادسية»، مجلة جامعة بابل - العلوم الإنسانية، المجلد ٢٤،العدد(٢)، ٢٠٢١م:١-١٧.

(٢٠) مختار وحسيني وبلوطي، عمر آيت مختار وجازية حسيني ونبيل بلوطـي. "آليات تعزيز الشـمول المالي الرقمـي لتمكين المرأة اقتصاديًا - مشـاريع صندوق المرأة العربية نموذجًا"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد ٤٢، العدد(١٠)، ٢٠٢١م: ٢٩١ -٣١٠.

(٢١) الميزر هند عقيل.» المرأة السعودية من التهميش إلى التمكين في التعليم والعمل»، المجلة العربية للدراسات الأمنية (الرياض)، المجلد ٣٢، العدد (٦٨)، ١٤٣٨هـ (٢٠١٧م):١٢٧-١٥٤.

(٢٢) نجـم، منـور عدنان." دور المؤسسـات التنمويـة في تمكين المرأة الفلسطينية-دراسةتحليليةللخططالاستراتيجيةوالتقاريرالسنويةفيضوء معايير التمكين ومؤشراتها"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد الحادي والعشرون، العدد (٣)، يوليو ٢٠١٣م:٢٣٩-٢٧٦

(٢٣) نيروخ والقواسـمي والحيح، ربى بسـام نيروخ وورود عبد المنعم القواسـمي وياسمين عامر الحيح. دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة ومعيقات التمكين في مدينة الخليل، رسـالة ماجسـتير، جامعة بوليتكنك فلسطين-كلية العلوم الإدارية ونظم المعلومات، أيار ٢٠١٨م.

المراجع الأجنبية

(1) Al-Qahtani , Maleeha Mohammed Zaaf ;Tarek Tawfik Yousef Alkhateeb; Manal Abdalla Zahed Abdalla; Sahar Abdo Mohamed Elsayed; Eman Mohammed Mohammed Ibrahim; Ghada Shihata Ebrahim Mawad, "The Economic Empowerment Of Saudi Women In The Light Of Saudi Vision 2030", Asian Economic and Financial Review, Vol.10(11), 12691279-. DOI: 10.18488/journal.aefr.2020.1011.

(2) Arshad, Rozita ; Ahmad Zakuan, Ummu Atiyah , "Empowering women via social safety nets and service delivery". In: International Conference on Asean Women (ICAW2013), 10th-12th December 2013, Bandung, Indonesia.

(3)Basilaia, G., Dgebuadze, M., Kantaria, M., & Chokhonelidze, G., "Replacing the Classic Learning Form at Universities as an Immediate Response to the COVID-19 Virus Infection in Georgia", International Journal for Research in Applied Science and Engineering Technology (IJRASET), Vol.8(3), 2020:101108-. Retrieved on 16 June 2020 from https://doi.org/10.22214/ijraset.2020.3021.

(4)Bateman, Milford, "Microfinance in Rural Development

Finance Policy and Practice", Journal of Agrarian Change, Vol.12,2012: 587600–. https://doi.org/10.1111/j.1471–0366.2012.00376.x

(5)Cizakca, Murat, "Cash Waqfs of Bursa, 15851823–",Journal of Economic and Social History of the Orient ,Vol. 38(3),1995:314–354.

(6)Dar, Firdous Ahmad, Bhatt, Priti, "Literature and its Impact on Women Empowerment: An Assessment", Electronic Research Journal of Social Sciences and Humanities, Vol.2(1), Jan–Mar 2020, (April 3, 2020):9295–. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3567881 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3567881.

(7)Estes, Richard.J., "The 'Rich' and 'Poor': The Widening Income and Development Gap Between Rich and Poor Nations Worldwide". In: Brulé G., Suter C. (eds) Wealth(s) and Subjective Well–Being. Social Indicators Research Series, Vol. 76,2019. Springer, Cham. https://doi.org/10.100721__6–05535–030–3–978/

(8)Fareed, Fozan; Mabel Gabriel; Patrick Lenain; Julien Reynaud, "Financial Inclusion and Women Entrepreneurship: Evidence from Mexico", OECD Economics Department Working Papers

No. 1411,2017.

(9) Hamber, Norliana; Haneef, Mohamed, "Waqf-Based Social Micro Venture Fund: A Proposal for the Malay-Muslim Community in Singapore" , Journal of King Abdulaziz University: Islamic Economics, Vol. 30(1),2017:3760-, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3057588.

(10)Hasan, Shabana, "Role of Waqf in Enhancing Muslim Small and Medium Enterprises (SMEs) in Singapore", 8th International Conference on Islamic Economics and Finance, Center for Islamic Economics and Finance, Qatar Faculty of Islamic Studies, Qatar Foundation,2011.

(11)Mahmud Mek Wok Bt; Nor Amni Bazilah Bt Mohd Zain; Rauslotul Firdaus Bt Fatah Yasin, "The Participation of Muslim Women in Islamic Philanthropy in The Digital Era: A Malaysian Experience", Journal AFKARUNA ,Vol. 15(2),December 2019:165186-. DOI 10.18196/AIIJIS.2019.0101

(12)Mesch, Debra ; Osili, Una ; Ackerman, Jacqueline ; Dale, Elizabeth , "Do Women Give More? Findings from Three Unique Data Sets on Charitable Giving", The Indiana University Lilly Family School of Philanthropy, Sept. 2015, http://hdl.handle.net/18056984/.

(13)Moyle, Tracy L; Dollard Maureen; Biswas Saswata Narayan. "Personal and Economic Empowerment in Rural Indian Women: A Self-help Group Approach", International Journal of Rural Management, Vol. 2(2),2006: 245266-. doi:10.1177097300520600200207/.

(14)Noreen & Khalid, Noreen, Ghazala ; Humala Khalid, "Gender Empowerment through Women's Higher Education: Opportunities and Possibilities", Journal of Research and Reflections in Education ,Vol. 6(1), June 2012: 50 -60 http://www.ue.edu.pk/journal.asp.

(15)Omran, Asma ; Alshurideh, Muhammad ; Al Kurdi, Barween ; Salloum, Said, "Women Empowerment in UAE: A Systematic Review", Proceedings of the International Conference on Advanced Intelligent Systems and Informatics 2020, AISI 2020, Advances in Intelligent Systems and Computing, 10.100766__0-58669-030-3-978/.

(16)Prasad & Sreedevi ,Prasad, P. N.; V. Sreedevi, "Economic Empowerment of Women through Information Technology: A Case Study from an Indian State", The Journal of International Women's Studies, Vol. 8(4), May 2007:106120-.

(17)Sifat ,Ridwan Islam , "Social Safety Net (SSN)

Programs in Bangladesh: Issues and Challenges", Journal of Social Service Research, Vol. 47(4),2021: 455–457, DOI: 10.108001488376.2020.1839627/.

(18)Swapna, K, "Impact of Microfinance on Women Entrepreneurship", International Journal of Business Administration and Management. Vol. 7(1) ,2017:229241–. ISSN 22783660–.

(19)Thaker, ,Mohd Thas, M.A.B. , "A qualitative inquiry into cash waqf model as a source of financing for micro enterprises", ISRA International Journal of Islamic Finance, Vol. 10(1),2018: 1935–. https://doi.org/10.1108/IJIF–07–0013–2017.

(20)United Nations Development Programmed (UNDP), Gender Equality Strategy 2020 Annual Report, New York.

(21)Vinodhini & Vaijayanthi, Vinodhini, R. L. ; and Vaijayanthi, P. "Self–Help Group and Socio–Economic Empowerment of Women in Rural India", Indian Journal of Science and Technology, Vol 9(27), , July 2016:15–. DOI: 10.17485/ijst/2016/v9i2797629/.

(22)The World Bank, Women Economic Empowerment Study, Washington D.C., 2018.

والمواقع الإلكترونية الروابط

(1) https://hrsd.gov.sa › services

(2)https://www.vision2030.gov.sa

(3)https://www.gcc-sg.org()

(4)https://www.awqaf.gov.sa

(5)http://monshaat.gov.sa

التقارير:

(١)الهيئة العامة للأوقاف، المملكة العربية السعودية، التقرير السنوي ٢٠١٩م.

(٢)الهيئة العامة للأوقاف، المملكة العربية السعودية، التقرير السنوي ٢٠٢٠م.

(٣)الأمانة العامة للأوقاف، دولة الكويت، التقرير السنوي ٢٠١٩م.